

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية و المحاسبة
تخصص: تدقيق محاسبي و مراقبة التسيير

عنوان المذكرة:

دور القوائم المالية في تقييم الأداء المالي في المؤسسة
دراسة حالة مؤسسة سوناطراك فرع GP1/Z

من إعداد الطالب:

علمي حليلة

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	بوظراف الجيلالي	أستاذ محاضر (ب)	جامعة مستغانم
مقرا	بوشخي بوحوص	أستاذ مساعد (أ)	جامعة مستغانم
مناقشا	الشارف بن عطية سفيان	أستاذ مساعد	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2016/2015

الإهداء

إلى من جعل الله الجنة تحت قدميها إلى مصدر الجنان والعهود،

إلى من حملتني تسعة أشهر ولم يغمض لها جفن طيلة حولبي،

إلى أمي الحنوننة أدامها الله عز وجل،

من كان السند القوي في السراء والضراء، إلى من كان رمز الصمود والبقاء إلى من كان إلى

رمز القوي والنقاء، إلى من كان قدوة في التربية والأخلاق،

إلى أبي العزيز حفظه الله،

خيرة، إيمان، إحسان، فائدة، أمين، وليد، عبد العزيز وخصوصا إلى أختي: إلى جميع إخوتي وأخواتي

وأعز أخت التي إنتقلت إلى رحمة الله متمنية أن يسكنها الله فسيح جناته "أميرة" رحمها الله،

إلى زوجة أخي وإلى حبيبة "زوجة أبي كريمة" وإلى كل من له صلة رحم بالعائلة،

عبد القادر، نادية بن طالب، فاطمة، إلى عائلة "عمارو"

ابتسام، دعاء، إيناس، نورهان، إلى الكتيبة

بشبيب أسماء، علو وسيلة، عواد أمينة، عباسة ريم، لطروش ليلي، جميلة، إلى زميلاتي

إلى أستاذة المحترمة التي رافقتني في ثانوية "لحل لطيفة"،

إلى كل زميلاتي في فرع علوم تجارية،

إلى جميع طلاب العلم والأساتذة،

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي وصاد عنائي.

حليمة

كلمة شكر وتفسير



الحمد لله والثناء والشكر للعلي التقدير على نعمه الظاهرة

والباطنة وتوفيقنا لانجاز هذا العمل.

واعترافنا منا بالفضل وتقديرا للجميل، لا يسعني وأنا انتهي من إعداد هذه المذكرة؛

إلا أن أتوجه بجزيل شكري وامتناني إلى:

أستاذي ومشرفي، الأستاذ "براهيمي عمر" على قبوله الإشراف على هذه المذكرة وعلى

توجيهاتها؛

كل زملائي في الدراسة، الذين أجابوا لي كل طلب، وكانوا عوننا ومدادا، بارك الله فيهم جميعا

وحفظهم ووفقهم في مشوارهم؛

دون نسيان أستاذة لجنة المناقشة على إشرافهم وعلى نصح و الانتقادات موجهة حول هذه

المذكرة؛

كما لا يفوتني أن أتقدم بشكري الكبير والمتواضع إلى السيد "بلمقدم عبد الرحمان" على

المساعدة التي قدمها لي في الالتحاق بالترخيص،

إلى كل عمال مؤسسة سوناطراك بالأخص من ساعدني في الحصول على معلومات وبيانات متعلقة بانجاز

الدراسة التطبيقية للموضوع.

إلى كل من ساعدني في انجاز هذا العمل المتواضع من قريب أو بعيد ، إلى كل من ساهم

بمعلومة، نصيحة، توجيه،

أو بكلمة طيبة في جامعة عبد الحميد ابن باديس أو في أي مكان آخر.

قائمة الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
04	مصادر المعلومات الأولية والثانية	1
55	شكل الميزانية المالىقي	2
75-74	الميزانية المحاسبية في 2012/12/31	3
77-76	الميزانية المحاسبية في 2013/12/31	4
79-78	الميزانية المحاسبية في 2014/12/31	5
80	الميزانية المالية المختصرة 2012	6
81	الميزانية المالية المختصرة 2013	7
82	الميزانية المالية المختصرة 2014	8
83	جدول رأس المال العامل FR	9
84	احتياجات رأس المال العامل BFR	10
84	الحزينة TR	11
85	نسبة سيولة الأصول	12
85	نسبة السيولة العامة	13
86	نسبة السيولة الحالية	14
86	نسبة السيولة الآجلة	15
87	نسبة التمويل الدائم	16
87	نسبة التمويل الذاتي	17
88	نسبة الاستقلالية المالية	18
88	نسب قابلية التسديد	19

قائمة الأشكال:

الصفحة	العنوان	الرقم
28-26	خطوات التشخيص المالى	01
54	عملية التحول من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية	02
73	الهيكال التنظيمي	03

المقدمة العامة

لقد حظيت دراسة المؤسسة الاقتصادية في العشرينيات الأخيرة باهتمام كبير ومتزايد من قبل الباحثين، ويرجع سبب تعاضم أهمية دراستها إلى الدور الأساسي الذي تلعبه في الاقتصاد الوطني، فهي تعد الوحدة الأساسية التي تسيّر النشاط الاقتصادي، باعتبارها المكون الأساسي للثروة.

ومن الدعامات الأساسية التي تقوم عليها أي مؤسسة مهما كانت طبيعة عملها الوظيفة المالية، التي تمثل العصب الرئيسي فيها، حيث يعود إليها الدور الأساسي في مواجهة المنافسة أو التصدي لأي مستجدات جراء تأثير المحيط الخارجي، وهذا من خلال عملياتها الأساسية التي تتركز على البحث عن الاحتياجات المالية اليومية للمؤسسة، والبحث عن المصادر التمويلية بالكمية المناسبة والتكلفة الملائمة، والسهر على إنفاقها بالطريقة الأحسن.

فالحياة المعاصرة فرضت على المؤسسة تحديات كبيرة ترتبط ببقائها واستمرارها وبالتالي نموها وازدهارها، كما أن تزايد ظروف عدم التأكد فرضت عليها التفكير الجدي لإيجاد السبل الكفيلة لتقييم أدائها، والوقوف على عوامل القوة والضعف في ذلك الأداء، وذلك بالاعتماد على آلية أو أداة فعالة تسمح بتشخيص الحالة المالية للمؤسسة، وإعطاء نظرة مستقبلية لها، كما هو الحال في اقتصاديات الدول المتقدمة، وذلك في ظل اقتصاد سوق القائم على التبادل.

والتحليل المالي احد هذه السبل، كونه يساهم مساهمة كبيرة في تحديد نقاط القوة والضعف بالمقارنة مع أداء المنافسين، والذي يجب على المؤسسة التحكم في تقنياته، حيث يعتبر الأداة الفعالة لتحقيق أهدافها المرجوة، ويعتمد على إجراء فحص دقيق للسياسة المالية المنتهجة من طرف المؤسسة، وبذلك هي تحتاج إلى محللين ماليين أكفاء يستطيعون القيام بهذه المهمة، وبالتالي فإن المعلومات المالية هي الوسيلة التي تستطيع المؤسسات من خلالها تحديد مركزها المالي وأدائها وتدقيقها النقدية، والوسيلة الفنية المستخدمة لتوصيل هذه المعلومات هي التقارير المالية والتي يجب أن تكون ملائمة وموضوعية وتميز بالمصداقية والجودة حتى يمكن لمستخدميها الاستفادة منها في اتخاذ القرارات الاقتصادية التي تناسب تطلعاتهم وأيضاً تستطيع بها المؤسسة تحديد وتقدير وضعيتها المالية.

تتمثل التقارير المالية في مخرجات النظام المعلومات المحاسبي، لهذا فهي تخضع إلى جملة من المبادئ المتعارف عليها من جهة وإلى جملة من المعايير المحاسبية التي يجب احترامها من جهة أخرى، خاصة وأن القوائم والتقارير المالية ليست هدفاً في حد ذاتها وإنما يتم إعدادها لتوضع تحت تصرف الأطراف المهتمة بها، ومن بينهم المؤسسة الاقتصادية في عملية التحليل والدراسة واستكشاف الحقائق التي تلبي اهتماماتها وتساعد في اتخاذ القرارات

المناسبة، مادام الأمر هكذا فإن المنظمات والهيئات المحاسبية تحرص على تشجيع المؤسسات على إعداد قوائمها وتقاريرها المالية بنوعية من الدقة والمدلولية.

● الإشكالية:

وعلى ضوء ما سبق يمكننا دراسة ومناقشة الإشكالية المطروحة كآتي:

ما هو الدور الذي تؤديه القوائم المالية في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة؟

ولمعالجة هذه الإشكالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي القوائم المالية وما أهدافها؟

- هل تعتبر القوائم المالية من الأدوات التي تستخدم في قياس وتقييم الأداء المالي بالمؤسسة

الاقتصادية؟

- هل بإمكان المؤسسة الاقتصادية تحسين أدائها المالي بواسطة القوائم المالية؟

● فرضيات البحث:

قمنا بصياغة بعض الفرضيات للإجابة على التساؤلات المطروحة:

- تعتبر القوائم المالية المحصلة لعمل المحلل المالي باستخدامه لتقنيات التحليل المالي.

- تستطيع المؤسسة الاقتصادية من خلال قوائمها وتقاريرها المالية تحسين أدائها المالي واتخاذ القرارات

المالية سليمة على المدى القصير والطويل.

● أهمية وأهداف البحث:

-مدى أهمية القوائم المالية في قياس وتقييم الأداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية.

-إبراز أهمية تطبيق تقنيات التشخيص المالي باستعمال القوائم والتقارير المالية في اكتشاف مواطن القوة

والضعف مما تعطي مؤشرا عن مواطن تقييم وتحسين الأداء المالي.

-إبراز أهمية التشخيص المالي في المؤسسة .

● أسباب اختيار الموضوع:

هناك جملة من المبررات التي كانت وراء اختيارنا لهذا الموضوع محل الدراسة، نوجز أهمها فيما يلي:

✓ أسباب موضوعية:

-أهمية الموضوع البالغة لدى مسيري المؤسسات الاقتصادية والأطراف المهتمة بالقوائم والتقارير المالية، خاصة

الفرقة التي تشتغل في الإدارة المالية.

- محاولة معرفة العراقيل التي تعيق تطور الأداء بصفة عامة في المؤسسات والأداء المالي بصفة خاصة وذلك عن طريق الدراسة، التحليل وتقديم الحلول الممكنة والمناسبة لها.

✓ أسباب ذاتية:

- ارتباط هذا الموضوع بطبيعة تخصصنا وتوسيع معرفتنا في مجال المالية والمحاسبة.
- الرغبة الشخصية في التطرق إلى موضوع له علاقة بالمالية والمحاسبة.

● منهج الدراسة:

للإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، تحليل أبعاده والإجابة عن الإشكالية المطروحة، اتبعنا المنهج الوصفي فيما يخص الجانب النظري، من خلال عرض أهم المفاهيم والأساسيات المتعلقة بالتقارير المالية وذلك بالاعتماد على المراجع الخاصة بالموضوع.
والمنهج التحليلي في الجانب التطبيقي في شكل دراسة حالة من أجل معرفة مدى الاهتمام الذي توليها المؤسسة الاقتصادية لتقاريرها المالية في تقييم وتحسين أدائها المالي.

● الدراسات السابقة:

من أجل إثراء بحثنا بالمعلومات الكافية، اعتمدنا على الدراسات التابعة لموضوع الدراسة منها:
- دور وأهمية القوائم المالية في اتخاذ القرارات، من إعداد الطالبة مشري حسناء.
- دور التقارير المالية في تقييم وتحسين الأداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية، من إعداد الطالبة بوعكة زخروفة.
- جودة المعلومات المالية ودورها في اتخاذ القرارات الاستثمارية، من إعداد الطالب محمد الهادي ضيف الله.

● صعوبات الدراسة:

إن أهم الصعوبات التي وجهتنا من خلال هذه الدراسة هي قلة وشح المعلومات، بالإضافة إلى مشكل المراجع، ناهيك عن جملة العراقيل التي صادفتنا أثناء القيام بالدراسة التطبيقية في المؤسسة سونطراك (GP1Z).

● تقسيم الدراسة:

تم تحليل الإشكالية واختبار صحة الفرضيات في إطار ثلاثة فصول متمثلة كالتالي:

- **الفصل الأول:** تناولنا فيه مفاهيم أساسية حول القوائم والتقارير المالية من خلال ثلاثة مباحث، الأول شمل مدخل إلى المعلومات المحاسبية، أما المبحث الثاني فتم تخصيصه حول ماهية القوائم والتقارير المالية، ثم ختمنا الفصل الأول بالمبحث الثالث بعنوان تشخيص.

- **الفصل الثاني:** وجاء تحت عنوان مؤشرات تقييم الأداء المالي، أيضا تم دراسته من خلال ثلاثة مباحث، المبحث الأول عن ماهية الأداء المالي، أما المبحث الثاني فكان عنوانه كما يلي ماهية تقييم الأداء المالي، وفي الأخير المبحث الثالث حول مؤشرات تقييم وتحسين الأداء المالي.

- **الفصل الثالث:** دراسة تطبيقية إذ تم تناولها في شكل دراسة حالة تحت عنوان دراسة حالة سونطراك، وقد احتوى على مبحثين شمل الأول تقديم عام للمؤسسة، أما المبحث الثاني فقمنا بتحليل محاسبي للمؤسسة باستخدام مؤشرات تقييم الأداء المالي.

الفصل الأول:

مفاهيم أساسية حول القوائم المالية

تمهيد:

إن المحاسبة ظهرت كوسيلة لمعالجة وتنظيم المعلومات المالية ولقد مرت المحاسبة تاريخيا بمراحل عديدة كانت نتيجة التطور في الظروف الاقتصادية والاجتماعية، فهي مجيبة في كل مرة إلى تلبية أهداف جديدة خدمة لإغراض التسيير واتخاذ القرار.

كما تعتبر المحاسبة من الركائز الأساسية التي تلعب دورا مهما جوهريا في نجاح النشاط الاقتصادي حيث أنها توفر لجميع مستخدمي القوائم المالية المعلومات المناسبة لمساعدتهم في عمليات التخطيط والرقابة وتقييم الأداء واتخاذ القرارات الإدارية الرشيدة واللازمة لنجاح المشروع.

وتعتبر القوائم المالية المنتج الرئيسي لنظام المحاسبة المالية التي تقوم بمعالجة الأحداث المالية المختلفة وعرضها خلال السنة، لتكون أداة فعالة في يد المستخدمين لاتخاذ القرارات المختلفة ورسم السياسات المناسبة لهم وذلك من خلال تحليل مكوناتها وإجراء العلاقات بين عناصرها، وهذا من اجل إظهار التناسق فيما بينها وكذلك تبسيط معانيها لهم، حتى تلبية كافة احتياجات ورغبات المستخدمين لها، من اجل مساعدتهم على اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة والعقلانية.

وتم التطرق في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

- مدخل إلى المعلومات المحاسبية.
- ماهية القوائم والتقارير المالية.
- التشخيص المالي.

المبحث الأول: ما هي المعلومة المحاسبية

تعتبر المعلومة المحاسبية من العناصر الأساسية التي يعتمد عليها المستثمر في اتخاذ قراراته الاستثمارية، إذ بينت الكثير من الدراسات والأبحاث أن المستثمر يستجيب بصورة فورية لأي معلومات جديدة يتم نشرها وبالتالي فإن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية الملائمة لاحتياجات المستثمرين في الوقت المناسب يعد ضرورة لا جدال فيها فيما يتعلق بتكوين محفظة الأوراق المالية التي تعكس ميولهم تجاه المخاطرة والعائد ويساعدهم على تعديل توقعاتهم عن عوائد استثماراتهم ودرجات المخاطرة المحيطة بها، مما يكون له أكبر اثر على أسعار تلك الاستثمارات وعلى حجم التعامل بها.

المطلب الأول: المعلومة المحاسبية وتعريفها وخصائصها.

1. تعريف المعلومة المحاسبية:

المعلومة كلفظ تستخدم للدلالة على بيانات تم تجهيزها أو تحويلها "تشغيلها" لكي تصبح ذات منفعة لطرف يحتاج إليها، ومن ثم فإن البيانات تعتبر بمثابة المادة الخام التي تحتاج إلى تصنيع لكي تتحول إلى منتج نهائي له استخدام لإشباع حاجة قائمة مستخدمي هذا المنتج النهائي وهو المعلومات، ومن بين التعاريف المقدمة نجد: أولاً: المعلومات هي مجموعة البيانات التي جمعت واعدت بطريقة ما جعلتها قابلة للاستخدام لمستقبلها أو مستخدمها وهي تمثل مخرجات في نظام المعلومات ولها تأثير في اتخاذ القرارات المختلفة¹.

ثانياً: المعلومات هي كل البيانات والحقائق والأفكار الموجودة والمسجلة في شكل من أشكال المواد التي

يمكن الاستفادة بها فبصورة مقروءة أو مسموعة أو مرئية أو غيرها، وهي المكونات الأساسية لأي نظام.²

ثالثاً: إن المصدر الرئيسي للمعلومة هي البيانات التي هي حقائق غير منتظمة تأخذ شكل أرقام أو كلمات

أو رموزاً وجداول لا علاقة لها ببعضها البعض وبعد معالجتها وتصحيحها وتنظيمها تصبح معلومة قابلة للاستعمال في مستخدميه.

وعلى ضوء ما سبق فإن المعلومة عبارة عن بيانات أجريت عليها عمليات تشغيلية من خلال نظام

المعلومات لتحويلها إلى معلومات تساعد على تنمية المعارف وزيادة ثقافة متخذ القرار وتصله عبر قنوات الاتصال

بحيث تفيد في تنمية البدائل وذات خصائص تناسب القرارات المختلفة بما يؤدي إلى قرار أفضل لبناء أسبقية

تنافسية وتحقق إستراتيجية المؤسسة.

¹ مفتاح محمد دياب، معجم مصطلحات نظم وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر، 2000، ص 35.

² د، هاشم أحمد عطية، مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبي، الدار الجامعية، مصر، 1999، ص 9.

أما الهدف العام للمعلومات المحاسبية، فهو تسهيل اتخاذ القرارات المتعلقة بالمشروع من طرف المستثمرين الحاليين والمحتملين وكذلك الدائنين والمستخدمين الآخرين كما تساعد على اتخاذ القرارات المحتملة للاستثمارات والإقراض، ويمكن أن نميز بين الجوانب والمعلومات على النحو التالي:¹

أ - **البيانات:** هي عبارة عن الأعداد ورموز والأحرف والصور التي تقوم بتمثيل الحقائق ومفاهيم بشكل ملائم يمكن إيصالها ومعالجتها من قبل الإنسان أو الأجهزة لتتحول إلى نتائج.

ب **المعلومات:** هي عبارة عن البيانات التي تمت معالجتها بشكل ملائم لتعطي معنا كاملا بالنسبة لمستخدم معين تمكنه من استعمالها واتخاذ القرار الرشيد بشأنها مستقبلا.

ت **مصادرها:** يتمثل دور المعلومات في التقليل من حالة عدم اليقين عن المستقبل وان تجعله قادرا على اتخاذ القرار اقل ضررا وأكثر نفعاً، لكن هذا لن يكون له دور ايجابي إلا إذا لم يتم التأكد من مصدر الحصول على هذه المعلومات.

جدول رقم (01): مصادر المعلومات الأولية والثانية

المصادر	المزايا	النقائص
المصادر الأولية		
الملاحظة	- معرفة أولية - تجنب الانحياز في رد الفعل	
التجربة	- التحكم في المتغيرات الهامة	- قد لا تصمم التجربة بطريقة جيدة.
المسح	- وسيلة جيدة للوصول إلى عدد كبير من الأفراد	- صعوبة تصميم قائمة الاستبيان وتحديد حجم المسح أو العينة
التقدير الشخصي	- معلومات مستمدة من الخبرة، والتي قد تكون الوسيلة الوحيدة للحصول على المعلومات	- قد لا يكون الاعتماد على رد الفعل نظراً لذاتية الحكم
المصادر الثانوية		
المصدر الداخلي	- محددة للموقف - منخفضة التكلفة نسبياً	- صعوبة الحصول عليها في الوقت المناسب - عدم اكتمالها وجاهزيتها للاستخدام
المصدر الخارجي	- متنوعة وشاملة - مجردة وغير متحيزة	- قد تكون مرتفعة التكلفة حسب مصدرها - قد تكون غير جاهزة للاستخدام

المصدر: محمد الفيومي، تصميم وتشغيل نظم المعلومات المحاسبية، جامعة الإسكندرية، مصر، 1999، ص 52.

¹ د، هاشم أحمد عطية، مرجع سبق ذكره، ص 10.

خصائص المعلومة المحاسبية¹:

من الضروري أن يخضع تدفق البيانات للإدارة ورقابة سليمة ليتمكن نظام المعلومات من تقديم معلومات ذات خصائص، وتنقسم إلى خواص رئيسية وثانوية.

أولاً: الخصائص الرئيسية:

- **الملائمة:** يقصد بها وجود علاقة وثيقة بين المعلومات المستمدة من المحاسب أجملها والعناصر الأساسية في الملائمة هي: القابلية للفهم، قيمة الرقابة الداخلية، القيمة التنبؤية، التوقيت، والحدثة، التكلفة.
- **الموضوعية:** تعتبر خاصية أساسية من خواص المعلومات المحاسبية، و ذلك تجنباً لعملية الانحياز والتأثر الشخصي في عملية القياس المحاسبي من جهة والإفصاح التام عن المعلومات المحاسبية من جهة أخرى، مما يدعو عموم المحاسبين في الاتفاق على هذه المسألة أو تلك من المعالجات المحاسبية، فإن الموضوعية تعتبر أحد الفروض الأساسية في المحاسبة والتي تتطلب الثبات النسبي والقبول للملائم للسياسات والإجراءات المحاسبية المطبقة.
- **المصدقية:** إن الصدق في البيانات المحاسبية يعني أنها بيانات مطابقة للواقع الاقتصادي التي تعبر عنها والعناصر الأساسية في المصدقية هي: قابلة للتحقيق، الصدق في العرض، الحاد.

ثانياً: الخصائص الثانوية:

1. **الثبات:** يقصد به أن تقوم المؤسسة بإتباع نفس الإجراءات المحاسبية على نفس العمليات.
2. **أمانة المعلومات:** يفضل أن تكون المعلومة على درجة عالية من الأمانة.
3. **حيادية المعلومات:** تعني الحيادية عدم التحيز، فتتسم المعلومة بأنها نزيهة.
4. **قابلية المعلومة للمقارنة:** هو استخدام نفس الإجراءات المحاسبية بين المؤسسات المختلفة، بحيث تتيح إمكانية مقارنتها مع معلومات الأنشطة الأخرى وإجراء المقارنات فيما بينها من جهة أخرى.
5. **التوقيت الملائم:** تقدم المعلومات في حينها أي عندما يحتاجها المستخدمون لها.
6. **قابلية المعلومة للفهم:** يتعين على من يقومون بإعداد القوائم المالية أن يكونوا بنية من القدرات من يستخدمون هذه القوائم.

¹ النجاني بالرقبي، التضخم علة النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لاستبعاد أثر التضخم على القوائم المالية، شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2005-2006، ص 57.

المطلب الثاني: أهمية المعلومة وأنواعها والأطراف المستعملة لها

1. أهمية المعلومة¹: لقد أصبحت المعلومات في الوقت الحالي موردا أساسيا وعنصرا مهما لاستمرار

نشاط المؤسسة فمن باستعمالاتها نجد:

1.1. المعلومات أداة دعم لمسارات التسيير: إن مسار التسيير عبارة عن توفيق بين مجموعة من الأنشطة

والقرارات بغية توليد معلومات مرغوب فيها من طرف المؤسسة "قيمة مضافة"، كمسار التموين ومسار ترتيب ساعات الإنتاج .

2.1. المعلومة أداة للاتصال داخل المؤسسة: وهذا عن طريق ضمان تنسيق بين مختلف الأطراف داخل

المؤسسة، من خلال تبادل المعلومات، وساعد على ذلك ظهور:

- قواعد البيانات
- علم المكتبية
- الاتصال الحديث مع الشبكات العامة والخاصة
- ظهور الانترنت

3.1. المعلومة أداة دعم للخبرات الفردية داخل المؤسسة: تساهم تكنولوجيا المعلومات في تحسين

المؤسسة لأن القدرة المعرفية للمؤسسة تمثل في الحقيقة قدرة أولئك الأفراد الذين يشكلونها.

4.1. المعلومة أداة للربط مع المحيط:

إن للمعلومة دور تلعبه مع محيط المؤسسة يوجد تحت أشكال كثيرة منها:

- تحت شكل معلومة مندمجة في منتج معني كالسعر، مواصفات وطريقة الاستعمال.
- تحت شكل أنظمة معلومات بين المؤسسات.

¹ النجاني بالرقي، مرجع سبق ذكره، ص 70.

2. أنواع المعلومات¹: نتيجة لكثرة الحاجة إلى المعلومات في جميع مستويات المؤسسة ودورها الكبير

لتحقيق الأهداف واتخاذ القرارات اللازمة على المشاريع تعددت أنواع المعلومات ومن بينها:

أولاً: المعلومة المحاسبية:

تكشف المعلومات المحاسبية العمليات والحقائق المتعلقة بالمجالات المالية والمحاسبية كإعداد وإدارة الميزانيات المختلفة وإعداد القوائم المالية وتنقسم إلى الأنواع التالية:

1. المعلومات التشغيلية: هي معلومة تكون محددة ومتاحة وتحتوي على درجة عالية من التأكد وتتعلق

عادة بفترات زمنية قصيرة، بالإضافة إلى كونها تفصيلية ودقيقة حول الإجراء المراد اتخاذ قرار بشأنه.

2. المعلومات المحاسبية الإدارية: نتيجة لعدم وجود ألفت بالنسبة للإداريين في الوحدة الاقتصادية لمراقبة

تفاصيل المعلومات التشغيلية وبما أنه لا بد من ذلك، يعتمدون على ملخص هذه المعلومات ويستعملونه مع معلومات أخرى لتحقيق التسيير الفعال.

ثانياً: المعلومات النقدية:

وهي دائما محتواة في تقارير محاسبية ومالية مثل التقارير للمبيعات في المؤسسة بالإضافة إلى المبلغ النقدي لإيراد المبيعات، ولكن في بعض الحالات لا تكون القيمة النقدية للبدائل هي العامل الرئيسي ومن هنا فالمعلومات التي تسري داخل المؤسسة تكون مجتمعة على مستويين: معلومات ضرورية ومعلومات نافعة.

1 - المعلومات ضرورية: تكون مرتبطة ب:

- البيع والإنتاج والنفقاتى والبرامج.
- الزبائن والطلبات وتسليم البضائع والتسديدات.
- الموردون واستلام السلع وتاريخ الاستلام.
- الأشخاص والتكلفة والأجرة.

2 - المعلومات النافعة: ومرتبطة ب:

- درجة وفاء الزبائن.
- السعر وطريقة الدفع.
- الموردون الآخرون المهتمون بالمؤسسة.

¹ التجاني بالرقبي، مرجع سبق ذكره، ص 72.

3 - الأطراف المستعملة للمعلومات المحاسبية¹: ما دامت المحاسبة نشاط يقوم علة القياس

والاتصال من خلال حصر وتجميع وتشغيل وتحليل البيانات الاقتصادية لغرض إعداد القوائم المالية لإيصال لتلك للمعلومات لمختلف الأطراف المعنية بها والتي لها اهتمامات بأنشطة الوحدة، فإن الهدف الرئيسي للمحاسبة باعتبارها نظاما لإنتاج المعلومات، وهو إنتاج معلومة مفيدة ونافعة، وتتجلى الأطراف على صعيدين:

❖ الصعيد الداخلي (المؤسسة).

❖ الصعيد الخارجي (مختلف الأطراف الأخرى).

1.3. مستخدمو القوائم المالية واحتياجاتهم من المعلومة:²

تطلب المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية من جانب العديد من الفئات (مستخدمو القوائم المالية) وذلك لتحقيق أغراض متنوعة من بينها تسهيل اتخاذ القرارات أو تسهيل الرقابة على الإدارة وتفسير العقود أو الارتباطات التي تتضمن شروطا مبنية علة تلك المعلومات ويمكن توضيح الأطراف المستعملة:

أولا: المستعملون الداخليين (الإدارة):

ممثلة في مختلف المصالح والأقسام المكونة للمؤسسة والقائمين على تسييرها والمعنيين باتخاذ القرارات التشغيلية داخلها، وهي الأكثر حظا في الحصول على المعلومات المرغوب فيها.

ثانيا: المستعملون الخارجيين:

ويتمثلون في كل الأطراف (ما عدا إدارة المؤسسة) الذين يرغبون في الحصول على المعلومات متعلقة بالمؤسسة، ومن أهم الأطراف المستخدمة للمعلومات بالنسبة للمستفيدين الخارجيين نجد:

✓ المساهمون والمستثمرون والمحللون الماليون.

✓ المقرضون والدائنون.

✓ المديرون والعاملون.

✓ العملاء.

✓ الأجهزة الحكومية.

¹ النجاني بالرقبي، مرجع سبق ذكره، ص73.

² كوثر عبد الفتاح الأبيجي، قياس توزيع الربح في البنك الإسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996، ص57.

المطلب الثالث: الإفصاح المحاسبي والمعلومة

أولاً: مفهوم الإفصاح المحاسبي

يوجد عدة تعاريف للإفصاح المحاسبي نذكر منها:

- ✓ الإفصاح المحاسبي هو عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية الهوامش والملاحظات والجداول المكتملة في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة مستخدمى القوائم المالية من الأطراف الخارجية والتي ليست لها سلطة الإطلاع على الدفاتر والسجلات الخاصة بالشركة¹.
- ✓ تختلف وجهات النظر حول مفهوم وحدود الإفصاح المناسب في القوائم المالية نتيجة تضارب الأطراف ذات العلاقة ونظرة كل طرف نحو المشكلة ، فنظرة الإدارة تختلف عن نظرة مدقق الحسابات الخارجي ونظرة المستثمرين الحاليين أو المرتقبين تختلف عن نظرة المقرضين والدائنين..... ولذلك فمن الصعب تحقيق رغبة كل فئة من هذه الفئات والتوفيق بين وجهات النظر المتعارضة، ومن أجل توفير الحد الأدنى من الإفصاح المرغوب فيه وبالكيفية التي تحقق المصالح الرئيسية يحدد الباحثون مستويين من الإفصاح وهما:²

1. المستوى المثالي للإفصاح.

2. المستوى المتاح (الممكن) من الإفصاح.

- بالنسبة للمستوى المثالي للإفصاح فلا يمكن توفير من الناحية الواقعية لعدة أسباب أما عن المستوى الممكن للإفصاح فهو سهل المنال بحيث ربط معظم الباحثين معيار الإفصاح الواقعي وهو يضم مفاهيم الإفصاح الثلاثة: الإفصاح العادل، الإفصاح الكافي، الإفصاح المناسب.
- ✓ عرف الإفصاح المناسب بأنه "يجب على التقارير المحاسبية أن تفصح عن جميع المعلومات الضرورية الكفيلة يجعلها غير مضللة."³

✓ وقد حددت لجنة إجراءات التدقيق المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA)

الذي مناقشتها معايير إعداد تقرير التدقيق ماهية الإفصاح المناسب بما يلي:

- "إن معطيات عرض المعلومات في القوائم المالية، وفقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها تقتضي بتوفير عنصر الإفصاح المناسب في هذه القوائم ، وذلك بشأن جميع الأمور المادية (الجوهرية) ، وإن عنصر الإفصاح المقصود هنا

¹ عريف نورة، إشكالية القياس المحاسبي لعناصر القوائم المالية باستخدام التكلفة التاريخية، مذكرة ماستر، جامعة ورقلة 2011، ص56.

² وليد ناجي الحياي، نظرية المحاسبة الأكاديمية، د ب، 200، ص74.

³ محمد مطر واخرون، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في المجالات القياس والعرض والإفصاح، دار واقل للنشر، طبعة 2008، ص

على صلة وثيقة بشكل ومحتوى القوائم المالية والمصطلحات المستخدمة فيها، وأيضا بالملاحظات المرفقة بها، ومدى ما فيها من تفاصيل، وطلبك تجعل لتلك القوائم قيمة إعلامية من وجهة نظر مستخدم هذه القوائم.¹

ثانيا: الأنواع الإفصاح المحاسبي: هناك عدة أنواع تختلف حسب درجة الأهمية وعلى كمية ومقدار المعلومات المفصّل عنها إلى:²

✓ الإفصاح الكامل: ونقصد به شمول التقارير والإفصاح عن كل المعلومات والتفاصيل سواء كانت هناك حاجة إليها أم لا، وهذا النوع قد لا يفيد حيث أن كثرة التفاصيل تربك ولا تفيد متخذ القرار.

✓ الإفصاح العادل: يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياج جميع الأطراف المالية لا يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات وبشكل متوازن، أنتقد هذا المفهوم لأن العدالة مفهوم نسبي غير محدد.

✓ الإفصاح الكافي: يشمل الحد الأدنى الواجب توفره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، يمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق إذ يختلف حسب احتياجات طالي المعلومة المحاسبية ويتبع خبره الشخص المستفيد، يعتبر هذا النوع الأكثر استخدام من قبل المنظمات المهنية لأنه يوفر المعلومات الملائمة في الوقت المناسب.

✓ الإفصاح الوقائي: يقوم هذا النوع من على ضرورة الإفصاح عن التقارير المالية بحيث تكون غير مضللة لأصحاب الشأن والهدف الأساسي لذلك هو حماية المجتمع المالي (المستثمر) ذو القدرة المحدودة على استخدام المعلومات لذا يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية.³

✓ الإفصاح التثقيفي(الإعلامي): فهو اتجاه معاصر في الإفصاح المحاسبي وقد ظهر نتيجة ازدياد أهمية الملائمة لاتخاذ القرارات كإفصاح عن التثبيات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية والغير عادية. بعد أن يتم تحديد نوع الإفصاح، يأتي دور تحديد الطرق الملائمة، و يمكن تحديد عدة طرق للإفصاح تتمثل في:

- القوائم المحاسبية.
- الملاحظات الهامشية.
- الجداول الملحقّة.
- المعلومات الوصفية في صلب القوائم المحاسبية.

¹ ماجد اسماعيل أبو حمّام، اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح وجودة التقارير المالية، ماجستير، جامعة غزّة، 2009، ص49.

² Belkaoui ahmed. accounting theory.op.cit.p :118

³ ماجد اسماعيل أبو حمّام، مرجع سبق ذكره، ص51.

المبحث الثاني: ماهية القوائم والتقارير المالية وأهميتها وأهدافها

المطلب الأول: مفهوم القوائم والتقارير المالية وأهميتها وأهدافها

1. تعريف القوائم المالية:

تعد القوائم المالية وفق الأعراف والمبادئ المتعارف عليها ومقبولة قبولاً عاماً من قبل الممارسين لمهنة المحاسبة، وتغطي المبادئ المحاسبية فهي تشمل كلا من المفاهيم والأعراف والأحكام المحاسبية الأساسية والتي تكون بمجموعها التطبيق العملي للمحاسبين، هناك عدة تعريفات للقوائم المالية من بينها:

• تعد الكيانات التي تدخل في مجال تطبيق هذا القانون، الكشوف المالية سنوياً على الأقل وتتضمن الكشوف المالية الخاصة بالكيانات عدا الكيانات الصغيرة وهذا حسب المادة (25):

- الميزانية أي المركز المالي.

- حساب النتائج.

- جدول التدفقات الخزينة.

- جدول تغييرات رؤوس الأموال الخاصة¹.

• عرض مالي هيكلية للمركز المالي للمؤسسة والعمليات والتي تقوم بها.

• تعد القوائم المالية الناتج النهائي للعملية المحاسبية والتي تصف الوضعية المالية للمؤسسة، وتتبع عادة على ضوء نموذج محاسبي مبني على التكلفة التاريخية القابلة للاستيراد وعلى مفهوم الحفاظ على رأس المال الرسمي².

• يقصد بالقوائم المالية وهي عبارة عن سجلات رسمية للأنشطة المالية لشركة معينة، هذه القوائم تعطي

ملخص عن الوضع المالي لهذه الشركة على المدى الطويل وال المدى البعيد.

• كما تعرف أنها الوسائل التي بموجبها تنقل إلى الإدارة والأطراف المعنية صورة مختصرة عن الأداء والمركز

المالي لأي وحدة اقتصادية.

• هي عبارة عن بيان محاسبي تنعكس عليه صورة للكائن الاقتصادي الذي تعبر عنه الوحدة المحاسبية

ووظيفتها توصيل المعلومات للغير عن التغيرات التي طرأت على الموارد الاقتصادية نتيجة استخدامها خلال سنة المالية، حيث يرى معهد المحاسبين القانونيين بأمريكا الغرض منها إعداد تقرير يوضح مدى تقدم الإدارة في تحقيق

¹ عبد الوهاب رميدي، علي سماري، المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي الجديد، طبع لمصلحة دار هومة، الجزائر، 2011، ص 29.

² محمد عباس بدوي، مرجع سابق، ص 262.

أهداف المشروع. ويوضح سلامة أو عدم سلامة الاستثمار في المشروع والنتائج الذي وصلت إليها الإدارة خلال المدة المحاسبية المعمول بها في الحسابات.

ومما سبق يمكن أن نعطي تعريف شامل للقوائم المالية "أن القوائم المالية هي الناتج النهائي للمحاسبة حيث يتم في النهاية تلخيص جميع البيانات التي يتم تسجيلها في الدفاتر والتي تظهر في دفتر الأستاذ على شكل مجموعة من التقارير والتقارير ليست هدف في حد ذاتها وأنها وسيلة للحصول على المعلومات والنتائج للاستفادة بها في اتخاذ القرارات والحكم على النتائج عمليات الوحدة وتقييم مركزها المالي¹.

2. تعريف التقارير المالية:

أصدر مجلس المعايير المحاسبية الدولية "IASCB" حتى سنة 2008 معايير الإبلاغ المالي الدولية الثامنة "IFRS" الخاصة بكيفية إعداد وعرض التقارير المالية لمؤسسة التي تعتبر ذات أهمية بالغة للطرف الداخلي والخارجي على حد سواء.

وهي مجموعة القوائم المالية التي تصدرها المؤسسة من فترات زمنية محددة وفقا لما نص عليه معيار المحاسبي الدولي "IAS" عرض القوائم المالية التي تحدد الشكل الذي يتوجب أن تعرض به القوائم المالية ذات العرض العام. وبصفة عامة تعرف التقارير المالية المتعلقة بالنشاط المالي والوضع المالي للمنظمة أو المؤسسة ومثال ذلك:

- التقارير المالية والإحصائية التي تصدر أسبوعيا أو شهريا أو فصليا أو سنويا.
- تقارير الموازنة أو الموازنات الشهرية أو السنوية.
- تقارير التحقيق المالي.
- تقارير حجم الاستثمارات المالية.
- تقارير حجم الإندثار أو الخسائر.

كما تشمل التقارير المالية معلومات مالية ومعلومات غير مالية ونشرات أو تقارير مجلس الإدارة والتنبؤات المالية والأخبار ذات الصلة بالمؤسسة ووصف للخطط والتوقعات وكذلك التأثير البيئي أو الاجتماعي لأعمال المؤسسة².

¹ محمد احمد خليل، المراجعة والرقابة المحاسبية، دار الجامعة المصرية، القاهرة، مصر 1967، ص 36.

² مسعود درواسي، ضيف الله محمد الهادي، دور التقارير المالية في تقييم وتحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، نمو المؤسسات والاقتصاديات بين الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011، ص 1.

تعتبر التقارير المالية منشورة من قبل الشركات المادة الأساسية لتحليل المالي وهي مصدر مهم من مصادر المعلومات التي يلجأ إليها المحلل، يعتمد عليها متخذو القرارات والمستفيدون، وهي في الإطار العام الأوسع الذي يضم القوائم المالية والمعلومات غير المالية التي يمكن الإفصاح عنها في القوائم كما تحتوي التقارير على تقارير مجلس الإدارة والمدقق الخارجي للحسابات بالإضافة إلى الإيضاحات والتفصيلات المكملة للقوائم المالية¹.

3. الفرق بين القوائم المالية والتقارير المالية:

القوائم المالية تمثل الجزء المحوري للتقارير المالية، وتمثل القوائم المالية الوسائل الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية وعلى الرغم من أن القوائم المالية قد تحتوي على المعلومات من مصادر خارج السجلات المحاسبية إلا أن النظم المحاسبية مصممة بشكل عام على أساس عناصر القوائم المالية (الأصول، الخصوم، الإيرادات، المصروفات... الخ) ويتم الإمداد بالمعلومات من خلال القوائم المالية الأساسية والتي تشمل:

- الميزانية أو قائمة المركز المالي.
- قائمة الدخل.
- قائمة الأرباح المحتجزة.
- قائمة التدفقات النقدية.

ولا تتضمن التقارير المالية أجزاء القوائم المالية فقط، ولكنها تمتد كذلك إلى الوسائل الأخرى لتوصيل المعلومات ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة والتي يتم استخراجها من هذا النظام المحاسبي مثل موارد المنشأة والالتزامات والمكاسب... الخ. وقد تقوم الإدارة بتوصيل المعلومات إلى الأطراف الخارجية عن طريق وسائل التقارير المالية وليس من خلال القوائم المالية الرسمية وذلك لان هذه الأخيرة تخضع لقواعد صارمة وتنظيمية، أو لأن الإدارة تعتبرها مفيدة بالنسبة للأطراف الخارجية وقد تقوم الإدارة بتحليلها اختياريًا، وبالنسبة للمعلومات التي يجب توصيلها عن طريق التقارير المالية وليس من خلال القوائم المالية فإنها قد تتخذ أشكالًا مختلفة وتتعلق بموضوعات عديدة والتقارير المالية للمؤسسة قد تشمل المعلومات المالية والمعلومات غير المالية ونشرات أو التقارير مجلس الإدارة والتنبؤات المالية والأخبار ذات الصلة بالمؤسسة ووصف للخطط والتوقعات وكذلك التأثير البيئي أو الاجتماعي لأعمال المؤسسة، ويوضح من ما سبق أن التقارير المالية أشمل عن القوائم المالية².

¹ كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، المكتب الجامعي الحديث، 2006، ص 13.

² طارق حماد عبد العال، موسوعة التقارير المالية، دار الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص 208.

4. أهمية القوائم والتقارير المالية:

من خلال المفاهيم السابقة تظهر أهمية القوائم المالية ويبرز الغرض من إعدادها والتي يمكن تلخيصها في ثلاث نقاط: أداة اتصال - وسيلة في تقييم الأداء - وسيلة تساعد في اتخاذ القرار.

1.4. أداة اتصال: فمهمة القوائم المالية في هذا المجال هي رسالة مفهومة وواضحة لمستعملي المعلومات

المحاسبة عن نشاط المؤسسة والنتائج المترتبة عليه فهي بذلك:

- وسيلة اتصال بين المؤسسة والمستثمرين فيها.
- وسيلة تربط علاقات بين المؤسسة والموردين العملاء والبنوك.... الخ.
- وسيلة لتوفير المعلومات لمختلف الأقسام المكونة للمؤسسة العمال المحليين والباحثين.

2.4. وسيلة في تقييم الأداء: حيث تساعد القوائم المالية في تقييم أداء الإدارة والحكم على كفاءتها

واستعمال الموارد الموضوعة تحت تصرفها فتستعمل في الحكم على:

- المركز المالي للمؤسسة.
- مدى التقدم في تحقيق أهداف المؤسسة.
- كيفية استخدام موارد المؤسسة.

3.4. وسيلة في اتخاذ القرارات اللازمة: في هذا الإطار تساعد القوائم المالية الإدارة ومختلف الأطراف

المتعاملة مع المؤسسة في اتخاذ القرارات اللازمة حيث:

- تستعمل في اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل.
- تستعمل من الأطراف الأخرى التي تربطها علاقة مباشرة بالمؤسسة مثل: موردين، العملاء والبنوك في توجيه مستقبل علاقتهم معها¹.
- كيفية استخدام موارد المؤسسة.

¹ مشري حسناء، دور وأهمية القوائم المالية في اتخاذ القرارات، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2007-2008، ص 67.

5. أهداف القوائم والتقارير المالية:

يعتبر تحديد أهداف القوائم والتقارير المالية من بين أهم الأمور التي اهتمت بها الجمعيات المختصة لأن بتحديدتها يتحدد نوع المعلومات المحاسبة المرغوبة وهي تتغير بتغير الحاجة إليها في اتخاذ القرارات التي تنقسم إلى قسمين فيما يلي وهما:

1.5. الأهداف الرئيسية: تتمثل الأهداف الرئيسية فيما يلي:

- توفير المعلومات التي تفيد في ترشيد القرارات الاستثمارية والائتمانية للمستثمرين الحاليين والمرتقبين وكذلك الدائنين.
- توفير المعلومات التي تفيد في تقرير التدفقات النقدية المستقبلية للمؤسسة بحيث تسمح بالمفاصلة بين التدفقات الحالية وتدفقات النقدية المستقبلية مع تحديد توقيت تلك التدفقات المتوقعة ودرجة عدم التأكد المحيطة بها،
- توفير المعلومات المتعلقة بالموارد الاقتصادية للمؤسسة والتزاماتها والتغيرات التي طرأت عليها مما تفيد مستخدمي هذه المعلومات في تحديد نقاط القوة والضعف في المؤسسة، كذلك تقرير إمكانيات المالية واحتمالات مواجهة الفشل المالي.
- على ضوء ما سبق فإن الأهداف الرئيسية حاولت الإجابة عن التساؤلات المتعلقة بمستخدمي القوائم المالية وطبيعة القرارات التي يتخذونها وأهم المعلومات التي تخدم الاحتياجات المشتركة لمجموعة من الفئات وليست لخدمة احتياجات فئة دون الأخرى.

2.5. الأهداف الفرعية: تتمثل الأهداف الفرعية فيما يلي:

- توفير المعلومات التي تفيد في تقييم أداء المؤسسة وتحديد أرباحها ويتم ذلك وفق أساس الاستحقاق الذي يربط بين الموجودات والإنجازات ويسمح بتنبؤات سليمة.
- توفير المعلومات التي تفيد في تحديد درجة السيولة وتدفق الأموال أي تحديد مصادر الحصول على الأموال وأوجه إنفاقها¹.
- توفير المعلومات التي تفيد في التقرير عن مسؤولية الإدارة وتقييم كفاءة أدائها باستخدام معلومات الربحية ومكوناتها.

¹ محمد الهادي ضيف الله، جودة المعلومات المالية ودورها في اتخاذ القرارات الاستثمارية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة سعد دحلب، البلدة، 2009-2010، ص 40.

- توفير المعلومات تتعلق بملاحظات وتفسيرات الإدارة من أجل زيادة منفعة هذه المعلومات.
- تسمح الأهداف الفرعية بتوفير البيانات الصالحة للاستخدام المتعلقة بالمجالات التالية:
- التغيير في المركز المالي.
- الموارد الاقتصادية.
- التدفقات النقدية.
- النتيجة وعناصرها.
- الحكم على أداء الإدارة.
- اتخاذ القرارات ذات المنفعة للمستخدمين في فهم المعلومات المالية.

المطلب الثاني: أنواع القوائم والتقارير المالية ومستخدميها

1. أنواع القوائم والتقارير المالية:

تعتبر القوائم والتقارير المالية من المخرجات نظام المعلومات المحاسبي وهي مجموعة متكاملة من الوثائق المحاسبية والمالية، تسمح بإعطاء صورة صادقة عن وضعية المالية والأداء وحالة الخزينة في المؤسسة في نهاية الدورة وهي تنقسم إلى قسمين وهما:

1.1. القوائم والتقارير المالية الأساسية:

توجد عدة قوائم وتقارير مالية أساسية وهي كما يلي:

1.1.1. قائمة المركز المالي (الميزانية):

✓ **تعريفها:** وهي عبارة عن صورة للمركز المالي للشركة من خلال بيان ما لها من ممتلكات (الأصول أو الموجودات) وحقوق ملكية وما عليها من التزامات مالية (الخصوم) في تاريخ معين هو تاريخ الميزانية تمثل قائمة المركز المالي (الميزانية) إحدى الركائز المهمة في بيان صورة الشركة أو المؤسسة للأطراف المتعاملة معها وهي بذلك تترجم بالأرقام ما تملكه المؤسسة من أصول (موجودات) لديها وهذه الملكية تعبر في القياس المحاسبي هل أن وضع المؤسسة المالي جيد بمقارنته بالمطلوبات (الخصوم) حيث تشكل المطلوبات ما يترتب على المؤسسة من حقوق الغير ومن شروطها يجب أن يكون مجموعة الأصول يساوي مجموع الخصوم¹. ويجب أن يكون لها تاريخ يتكون عناصرها من أصول وخصوم.

¹ عبد الوهاب رميدي، ص 30.

✓ **الأصول:** هي الموارد الاقتصادية للمشروع التي يتم الاعتراف بها وقياسها طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها¹.

✓ **الخصوم:** هي تضحيات مستقبلية محتملة بمنافع اقتصادية ناشئة عن الخصوم الحالية للمؤسسة معينة بنقل أو تحويل الأصول أو توفير خدمات الأصول الأخرى في مستقبل نتيجة الأحداث ماضية².

✓ **حقوق الملكية:** هي الحصة المتبقية من الأصول بعد استبعاد الخصوم³.

2.1.1. الهدف من قائمة المركز المالي "الميزانية":

هدف الميزانية هو وصف المركز المالي لوحدة اقتصادية معينة في لحظة معينة بحيث يمكن عرض على شكل حرف (T) وتظهر الأصول في الجانب الأيمن والخصوم ورأس المال في الجانب الأيسر، كما يمكن أن تعرض على شكل قائمة أو تقرير، إن عرضها بالشكل الأخير يخدم أغراض التحليل المالي أكثر من الشكل التقليدي إذ يظهر الارتباط بين كل المصادر طويلة الأجل والاستخدامات طويلة الأجل وكذلك بين المصادر والاستخدامات قصيرة الأجل، كما ينتج عنه حساب صافي رأس المال الثابت ورأس المال العامل وهي بيانات مهمة في التحليل المالي⁴.

2.1. قائمة الدخل (حساب النتائج):

• **تعريفها:** هو جدول بياني ملخص للأعباء والإيرادات المنحزة من المؤسسة خلال السنة المالية ولا يؤخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية (الربح أو الخسارة) ويعطي جدول حسابات النتائج صورة أكثر حيوية عن الشركة، حيث تقيس أداء المؤسسة خلال فترة المالية المنتهية وتبين ما إذا كانت نتيجة هذا الأداء ربحاً أو خسارة وذلك عن طريق مقارنة الإيرادات بالتكاليف وهناك طريقتين في إعداد وعرض جدول حسابات النتائج وهما حسب الوظيفة وحسب الطبيعة⁵.

• عناصر جدول حسابات النتائج:

✓ **النواتج:** هي زيادة المنافع الاقتصادية خلال الفترة في شكل مدخلات أو زيادة الأصول أو انخفاض الخصوم التي يترتب عنها زيادة الأموال الخاصة باستثناء الزيادة الناتجة عن المساهمات الجديدة من طرف المساهمين إلى الأموال الخاصة.

¹ طارق حماد عبد العال، مرجع سابق، ص 128.

² طارق حماد عبد العال، مرجع سابق، ص 130.

³ عبد الوهاب رميدي، مرجع سابق، ص 33.

⁴ مشري حسناء، مرجع سابق، ص 75.

⁵ عبد الوهاب رميدي، مرجع سابق، ص 41.

✓ الأعباء: هي انخفاض المنافع الاقتصادية خلال فترة في شكل مخرجات أو انخفاض الأصول التي يترتب عنها نقص الأموال الخاصة باستثناء توزيعات للمساهمين في الأموال الخاصة¹.

• الهدف من قائمة الدخل: تحدف إلى قياس مدى نجاح المؤسسة خلال فترة زمنية معينة في استغلال الموارد المتاحة في تحقيق الأرباح وتوفير المستخدمين القوائم المالية للتعرف على أماكن وجود الاستثمار المرهبة كما تبين للزبائن قدرة المؤسسة على تقديم السلع والخدمات المطلوبة كما تساعد نقابات العمال للمفاوضة حول الأجور والحكومة على إعداد السياسات الضريبية².

3.1 قائمة التدفقات النقدية وقائمة تغييرات حقوق الملكية:

1.3.1 تعريف قائمة التدفقات النقدية:

- هي قائمة توضح التدفقات النقدية الداخلة للشركة والتدفقات الخارجة من الشركة خلال الدورة المحاسبية.
- هي تمثل لوحة قيادة أمام قمة الإدارة المالية، بحيث تدخل على ضوءها القرارات الهامة والإستراتيجية كتغيير النشاط أو توسيعه أو الانسحاب منه.
- ومنه يتم تقسيم قائمة التدفقات النقدية تبعاً لأنشطة الشركة إلى الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية:
- الأنشطة التشغيلية: تتضمن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية المتحصلات والمدفوعات المتعلقة بأنشطة الشركة والمتمثلة في إنتاج وتقديم السلع والخدمات للزبائن.
- الأنشطة الاستثمارية: تتضمن الأنشطة الاستثمارية المتعلقة باقتناء وبيع الأصول الثابتة والاستثمارات المالية.
- الأنشطة التمويلية: تتضمن الأنشطة المتعلقة بالحصول على تمويل من مصادر خارجية كالمساهمين والمقرضين وإعادة سداد ذلك التمويل وتوزيعات الأرباح.

2.3.1 تعريف قائمة تغييرات حقوق الملكية:

يظهر من خلال قائمة التغييرات في حقوق الملكية أي أحداث قد تطرأ على بنود رأس المال وحقوق المساهمين والتي تعطي معلومات عن التغييرات التي تحدث أثناء السنة على رأس المال والأرباح المحتجزة والتوزيعات والاحتياطات.

¹ شهاي عبد الكريم، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009، ص 51.

² مسعود درواسي، ضيف الله، مرجع سابق، ص 4.

وهي توضح أيضاً هل أجرت الشركة زيادة على رأس المال؟ وكيف كانت الزيادة؟ وهل أصدرت الشركة أسهمها الجديدة؟ وهل قامت الشركة بتوزيع أسهم مجانية وهل الأرباح المحتجزة ارتفعت أم انخفضت وبأي مقدار؟ وكذلك الأمر بالنسبة للاحتياطات¹.

2. الإيضاحات المرفقة والتقارير الأخرى:

1.2. الإيضاحات المرفقة:

هي معلومات تفصيلية تلحق بالقوائم المالية بغرض إعطاء فهم أفضل للبنود الواردة بالقوائم المالية والسياسية المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المحاسبية عن بنودها كالسياسات المتعلقة بالأصول الثابتة ويمكن عرضها بأخذ الأساليب التالية:

- التفسيرات بين الأقواس.
- الملاحظات الهامشية.
- الجداول الإضافية.
- الحسابات ذات الطبيعة المتعارضة.
- حسابات التقييم مثل الأصل غير متداول ومجمع إهلاكه كحساب مقابل.
- السياسات المحاسبية والتي تعتبر هامة لفهم القوائم المالية وقراءة الأرقام التي تحتويها².

2.2. التقارير الأخرى: وتتمثل فيما يلي:

- **تقرير المراجع الخارجي:** لقد تزايدت أهميته بعد النمو الهائل في حجم المشاريع العامة والخاصة، حيث يقوم المراجع الخارجي بالتعبير عن النتائج التي توصل إليها بعد الانتهاء من عملية المراجعة والفحص في تقريره الذي يعتبر بمثابة المنتج النهائي لعملية المراجعة، وإصدار هذا التقرير يحتمل المراجع مهمته ولكن لا تنتهي مسؤوليته إن ثبت مستقبلاً إهماله في أداء واجباته المهنية.

أما خصائصه فتتمثل فيما يلي:

- ✓ تقرير مراجع الخارجي هو وسيلة اتصال رئيسية بينه وبين مختلف مستخدمي القوائم المالية.
- ✓ من الأفضل إعداده بعد إقفال حسابات المؤسسة مباشرة.
- ✓ يجب أن يركز التقرير معبراً عن الحقائق ومنظماً ومعرضاً بطريقة سليمة.

¹ عبد الوهاب رميدي، مرجع سابق، ص 45.

² عبد الوهاب رميدي، مرجع سابق، ص 46.

- ✓ لا يمكن أن يشمل التقرير ملاحظات غامضة، بل يجب أن تكون العبارات مختصرة وشاملة .
- ✓ جميع العبارات الواردة في التقرير يجب أن تكون مدعمة بوثائق ومقدمة بطريقة تمنع أي تحريف.
- إعداد تقرير المراجع الخارجي: يتم إعداد تقرير المراجع الخارجي عن الخطوات التالية:
 - الاجتماع النهائي: ويضم كل من المراجع والعميل، وكل المسيرين والمسؤولين والهدف منه هو عرض وتوضيح كل نقاط القوة والضعف مرفقة بالأدلة والإثباتات التي تحصل عليها المراجع بما فيها المشاكل والتوصيات والملاحظات، بعد انتهاء العرض تأتي مرحلة النقد ومناقشة التوصيات والملاحظات، وفي هذه الحالة يجد المراجع أمام حالتين وهما:
 - ✓ إما أن يثبت المراجع حكمه ونتائجه باستدلالات، وبالتالي تنتهي المعارضة مباشرة.
 - ✓ إما أن يمتنع المراجع لعدم قدرته عن الاستدلال وفي هذه الحالة من الأفضل عدم ذكر تلك الملاحظات.
 - إعداد تقرير المراجع: وهو الشكل النهائي والكتابي لمهمة المراجعة بدون كتابة تقرير للحكم عن وضعية المؤسسة.

✓ تقرير مجلس الإدارة:

يتمثل محتوى هذا التقرير في وصف الأنشطة المؤسسة الرئيسية والمؤسسات التابعة لها ووظيفة عملها والاستثمارات الرأسمالية وعدد الموظفين في كل منها كما يجب أن يتضمن التقرير الهيكل التنظيمي للمؤسسة ودرجة اعتمادها على الموردين محددين أو عملاء رئيسيين ووصف لأي حماية حكومية أو امتياز حكومي تتمتع به المؤسسة، والمنافسة التي تتعرض لها والإنجازات حققتها مدعمة بالأرقام ووصف الأحداث الهامة، وتحليل المركز المالي ونتائج أعمال المؤسسة خلال السنة ومعلومات عن الأداء المستقبلي للمؤسسة وبيان بأسماء أعضاء مجلس الإدارة ورتبهم ونبذة تعريفية عن كل منهم وبيان عن لجنة التدقيق ولجنة الرواتب والحوافز وبيان المسؤولية مجلس الإدارة لفعالية الضوابط والإجراءات الداخلية للمسؤولية وحماية أصولها وبيان تفصيلي عن المزايا والمكافآت التي يتمتع بها كل رئيس وأعضاء مجلس الإدارة، بما في ذلك جميع المبالغ التي حصل عليها كل منهم كالرواتب والأجور والأتعاب والمكافآت وغيرها كنفقات السفر وخطة التقاعد للموظفين والحوافز والتبرعات والمنح التي دفعتها المؤسسة ومساهمة المؤسسة في حماية البيئة وخدمة المجتمع¹.

¹ حكيمة مناعي، تقارير المراجعة الخارجية في ظل حتمية تطبيق المعايير المحاسبية في الجزائر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2009، ص 57.

- ✓ **التقارير المالية الإضافية:** من ضروري إعدادها إلى جانب التقارير المالية الأساسية وذلك لتلبية رغبة المستخدمين الخارجيين ونذكر منها ما يلي:
- ✓ **التقارير المالية الدورية(المرحلية):** وهي التقارير يتم عرضها لمدة تقل عن سنة، لتلبية الحاجة المستمرة من جانب المحاسبين لإتحاد القرارات في سوق المال في الوقت المناسب.
- ✓ **التقارير المالية بالقيمة الجارية:** تعكس القيمة الجارية للتغيرات الاجتماعية ومن خلال قائمة القيمة الجارية يستطيع المستفيدون من تقييم النتيجة المؤسسة على أساس ما قامت بتحويله من مواد ومنتجات وسيطة إلى منتجات تامة منتجات تام وخدمات
- ✓ ومدى مساهمة كل عنصر من عناصر الإنتاج في القيمة الجارية، كما تعكس مدى نجاح المؤسسة في رفع رفاهية المجتمع¹.
- ✓ **القوائم المحاسبة الاجتماعية:** يتم إعدادها عن الأداء الاجتماعي للمؤسسات من أهداف التقارير المالية ويمثل الأداء أحد المعايير التي يمكن استخدامها في التقييم كفاءة أداء من جهة نظر المجتمع، والتقارير يكون على شكل أحد الأشكال التالية:
- يكون على شكل وصف للأنشطة دون قيم للتكاليف أو منافع التي تحققت.
 - يتضمن التقرير المبالغ المنفقة عن الأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها المؤسسة دون قيمة المنافع المحققة من تلك نظراً لصعوبة تحديدها.
 - محتوى التقرير يتمثل في تكاليف ومنافع المسؤولية الاجتماعية وهو أكثر الأنواع السابقة شمولاً ويعطي للقارئ معلومات عن الأداء الاجتماعي للمؤسسة.
- ✓ **التقارير المالية عن الموارد البشرية:** تعرض فيه معلومات عن الموارد البشرية وطريقة استخدامها بكفاءة، مع تحديد تكلفة الاختيار وطريقة تعيين وتدريب العاملين بالمؤسسة ومقارنة نسبة الاستثمار في هذه الموارد مقارنة بالأصول².

¹ ناصر محمد المهلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2009، ص 93.

² ناصر محمد المهلي، مرجع سابق، ص 14.

المطلب الثالث: مستخدمي القوائم والتقارير المالية ومجالات الاستخدام

يمكن تقسيم مستخدمي القوائم المالية إلى قسمين رئيسيين: القسم الأول يشمل المستخدمين ذوي المصلحة المباشرة في المشروع وهؤلاء المستخدمين يشملوا الملاك الحاليين والمستقبليين وكذلك الدائنين والموردين وإدارة المشروعات والسلطات الضريبية والعاملين وكذلك المستهلكين، أما القسم الثاني من المستخدمين فهم المستخدمين ذوي المصلحة غير المباشرة لأن مهمتهم هو مساعدة أو حماية الأطراف الذين لهم مصلحة مباشرة لأسباب عديدة مثل عدم خبرتهم بالحاسبة أو لعدم توفر عنصر الوقت لإدارة استثماراتهم، ويشمل هذا القسم من المستخدمين المحللين الماليين، بورصة الأوراق المالية، مصدري المعايير، الناشرين للمعلومات، اتحاد العمال وغيرهم¹.

✓ **المستثمرون الحاليين والمرتبين:** إن مقدمي رأس المال ومستشاريهم مهتمون بالمخاطرة اللازمة لاستثماراتهم والعائد المتحقق منها، أنهم يحتاجون لمعلومات تعينهم على اتخاذ قرار الشراء، والاحتفاظ بالاستثمار والبيع. كما أن المساهمين مهتمون بالمعلومات التي تعينهم على تقييم قدرة المؤسسة على توزيع الأرباح.

✓ **الموظفون:** الموظفون والمجموعات الممثلة لهم يهتمون بالمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية المؤسسة، كما أنهم مهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المؤسسة على دفع مكافآتهم وتعويضاتهم، ومنافع التقاعد وتوفير فرص العمل.

✓ **الموردون والدائنون التجاريون الآخرون:** هم يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم ستدفع عند الاستحقاق. الدائنون التجاريون على الأغلب مهتمون بالمؤسسة على مدى أقصر من اهتمام المقرضين إلا إذا كانوا معتمدون على استمرار المؤسسة كعميل رئيسي.

✓ **العملاء:** العملاء مهتمون بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المؤسسة، خصوصاً عندما يكون لهم ارتباط طويل الأجل معها أو اعتماد عليها².

✓ **الحكومات ووكالات:** تهتم الحكومات ووكالات بعملية توزيع الموارد، وبالتالي نشاطات المؤسسات، كما يتطلبون معلومات من أجل تنظيم نشاطات المؤسسات، وتحديد السياسات الضريبية، وكأساس لإحصاءات الدخل القومي وإحصاءات متشابهة³.

¹ كمال الدين الدهراوي، مرجع سابق، ص 14.

² امين السيد احمد لطفي، اعداد وعرض القوائم المالية، الدار الجامعية، 2008، ص 43.

³ طارق حماد عبد العال، مرجع سابق، ص 89.

✓ **الجمهور:** تؤثر المؤسسات على أفراد الجمهور بطرق متنوعة، على سبيل المثال، قد تقدم المؤسسات مساعدات كبيرة للاقتصاد المحلي بطرق مختلفة منها عدد الأفراد الذين تستخدمهم وتعاملها مع الموردين المحليين، ويمكن للقوائم المالية أن تساعد الجمهور بتزويدهم بمعلومات حول الاتجاهات والتطورات الحديثة نماء المؤسسة وتنوع نشاطها.

المبحث الثالث: التشخيص المالي

يعتبر التشخيص المالي أحد الآليات المستعملة في التسيير، فهو يساعد المؤسسة في التعرف على الاختلال التي تعاني منها، ومن خلاله يتم التعريف على نقاط الضعف والقوة في المؤسسة.

المطلب الأول: مفهوم التشخيص المالي و أهميته وأهدافه

1 - **تعريف التشخيص المالي¹:** يعرف التشخيص المالي على أنه عملية تحليل الوضع المالي للمؤسسة وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية وذلك من أجل استخراج نقاط القوة والضعف ذات المالية.

ويعرف أيضا بأنه عملية تحويل الكم الهائل من البيانات والأرقام المالية الترخيحية المدونة في القوائم المالية إلى كم أقل من المعلومات وأكثر فائدة لعملية اتخاذ القرارات. عملية التشخيص المالي من أبرز المهام التي يتولاها المسير المالي في المؤسسة حيث يساهم في اتخاذ القرارات الصائبة والتي تنعكس بالإيجاب على المؤسسة.

2 - أهمية التشخيص المالي²:

تكمّن أهمية التشخيص المالي في تقييم الأداء وتهيئة المناخ الملائم لترشيد القرارات المالية، فهو يعتبر أداة مهمة للتنبؤ بالفشل أو العسر المالي لذلك فهو منهج لتعزيز القدرة التنبؤية، بحيث تتجلى أهمية التشخيص المالي أكثر في النتائج المتوصل إليها من خلال تطبيق هذه التقنية، ويمكن إبراز هذه الأهمية في النقاط التالية:

- ✓ تحديد مدى تحقيق المؤسسة للتوازنات المالية المطلوبة .
- ✓ تحديد المركز المالي ودرجة الاستقلالية للمؤسسة بالنسبة لغير الممولين.
- ✓ تحديد مدى تطور أو تحسن الوضعية المالية ومدى إمكانية تسديد الديون.

الطبعة 2، 2011، ص21-22 عمان، للنشر، وائل دار الأول، الجزء المالي، التسيير قريشي، يوسف ساسي، بن الياس¹

² الياس بن ساسي، مرجع سابق، ص38

- ✓ تحديد نسبة الكفاءة في استعمال الموارد المالية للمؤسسة اعتمادا على مفهوم المردودية.
- ✓ تحديد مستوى المؤسسة مقارنة مع المؤسسات من نفس القطاع والحجم في الاقتصاد ضمن البيئة التي تعمل فيها.

- ✓ استعمال مختلف النتائج للدراسات المستقبلية لتحديد سياسة مالية جديدة أو لتغيير اتجاه المؤسسة.
- ✓ اتخاذ القرارات في مجال تخطيط الاستثمارات.
- ✓ إمكانية السماح بالافتراض مجددا أو الانطلاق من هامش الافتراض المتوفر.

3 - أهداف التشخيص المالي¹:

- يهدف التشخيص المالي في إطار عملية مرتبة وممنهجة إلى:
- ✓ تشخيص دقيق لممتلكات المؤسسة انطلاقا من الميزانية ومدى فعالية التسيير عبر جدول حسابات النتائج.
- ✓ فهم السلوك الاقتصادي والمالي للمؤسسة ومحاولة توقع مدى نمو الهياكل المالية عبر الزمن.
- ✓ تقييم الموقف الاستراتيجي للمؤسسة من خلال تحديده لنقاط القوة والضعف في بيئة المؤسسة الداخلية وتقييمه للفرص والتهديدات في البيئة الخارجية للمؤسسة.
- ✓ يساعد إدارة المؤسسة على رسم أهدافها وسياساتها التشغيلية ومنه يضمن لها الدقة في إعداد الخطط السنوية اللازمة.
- ✓ يساعد المسير المالي على تحديد المشاكل التقنية الاقتصادية والمالية والمساعدة في تقييم البيانات الخاصة بمعالجتها.
- ✓ يساعد في توقع مستقبل المؤسسات من حيث تحديد مؤشرات نتائج الأعمال المتعلقة بها ومنه معرفة الإجراءات المناسبة لتفادي إفلاسها وتجنّب المساهمين الخسائر المحتملة.
- ✓ يوفر مؤشرات كمية ونوعية تساعد المخطط المالي والمخطط الاقتصادي في رسم الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية على مستوى المؤسسة وعلى المستوى الوطني.
- ومنه نلاحظ أن التشخيص المالي يعتبر من الدعائم الرئيسية للمسيرين الماليين داخل المؤسسة للقيام بمختلف الإجراءات في المجال المالي ويعتبر كقاعدة ضرورية على أساسها يتم اتخاذ قرارات العديد من المتعاملين مع المؤسسة خصوصا من تهمهم وضعية المؤسسة.

¹ -1718ص ، 2011 الجزائر، هومة، دار للمؤسسة، المالي التسيير شيحة، خميسي

4 - خطوات التشخيص المالي¹:

تعني خطوات التشخيص المالي تلك المراحل العملية المتبعة في عملية التشخيص حيث تختلف هذه الخ من مؤسسة لأخرى ومن محلل لآخر وذلك حسب الهدف من عملية التشخيص، وبصفة عامة تتلخص الخطوات الرئيسية لمنهجية التشخيص في النقاط التالية:

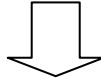
- ✓ تحديد الهدف من التشخيص (السياسة والقرارات المراد اتخاذها).
- ✓ الفترة الزمنية المعينة بالدراسة.
- ✓ اختيار زمن المقارنة أو الطريقة المناسبة للتشخيص.
- ✓ جمع المعلومات المالية والإضافية الخاصة بمحيط المؤسسة.
- ✓ إجراء الحسابات اللازمة واستعمال النسب ووضع المؤشرات في الجداول.
- ✓ التحليل ومقارنة النتائج بالمعايير المعتمدة.
- ✓ التشخيص الشامل وهو عبارة عن تحديد نقاط القوة ومواطن الضعف ووضع ملخص في حدود جودة المعلومات المتاحة ووضع التوصيات.
- ✓ القيام برسم السياسات واتخاذ القرارات المناسبة.

ويمكن تلخيص أهم خطوات التشخيص المالي في الشكل الموالي:

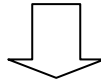
¹ خميسي شيحة، مرجع سبق ذكره، ص20.

شكل رقم(01): خطوات التشخيص المالي

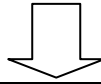




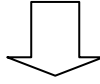
<ul style="list-style-type: none"> ● تقديم المؤشرات المعتمدة في شكل جداول وفق نماذج محددة و تمثيلها بيانيا مع مراعاة الوضوح وبساطة الطرح. 	<p>4. الحساب:</p> <ul style="list-style-type: none"> ● حساب للمؤشرات المالية لعدة سنوات متتالية، ● اختيار وحدة القياس: مبالغ، نسب مئوية، بالأيام ، بأيام من رقم الأعمال... الخ . ● تقدم كل المؤشرات و الحسابات على شكل جداول.
--	---



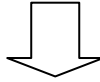
<ul style="list-style-type: none"> ● انخفاض في مستوى السيولة لكنه يبقى مقبولا. ● مستوى مرتفع لنسبة المصاريف المالية إلى رقم الأعمال . ● آجال تحصيل العملاء مرتفعة . ● انخفاض معدل دوران المخزون . ● استقرار معدل الآجال الممنوحة من طرف الموردين. 	<p>5. المعاينة:</p> <ul style="list-style-type: none"> ● معاينة مستوى المؤشرات و تصنيفها تبعا للحالات الممكنة . ● مقارنة مستوى المؤشرات استنادا إلى المنهج المعتمد: - تحليل تطوري بدلالة الزمن . - تحليل مقارن مع المنافسين. - تحليل معياري استنادا إلى معادلات معيارية.
--	--



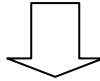
<ul style="list-style-type: none"> ● يعود السبب في انخفاض السيولة إلى منح آجال أطول للعملاء للرفع من رقم الأعمال ومواجهة المنافسين يعود سبب الانخفاض في معدل دوران المخزون إلى اعتماد طرق جديدة لتسيير المخزون . ● ترقب نمو في رقم الأعمال ناتج عن فصيلة النشاط و نجاح المنتجات الجديدة. 	<p>6. التفسير:</p> <ul style="list-style-type: none"> ● البحث عن الأسباب . ● وضع الفرضيات و دراسة .
--	--



<ul style="list-style-type: none"> • تلخيص النتائج السابقة و تركيزها مع الإشارة إلى المنهج المتبع . 	<p>7. إعداد ملخص عن تشخيص الوضعية المالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تقديم نقاط القوة و نقاط الضعف . • تلخيص حدود طريقة التحليل المعتمدة و جودة المعطيات المستخدمة .
--	--



<ul style="list-style-type: none"> • قبول ملف القرض مع متابعة القرض الممنوح واقتراح الحد الأقصى الذي لا يمكن تجاوزه . 	<p>8. التوصيات و الاقتراحات:</p> <ul style="list-style-type: none"> • دراسة و تقييم الحلول الممكنة و الموازنة بين تكلفة الحل و إمكانية تطبيقها .
--	--



<ul style="list-style-type: none"> • منح القرض 	<p>9. اتخاذ القرار:</p> <ul style="list-style-type: none"> • اختيار الحل المناسب من بين البدائل المتاحة
---	---

المصدر: الياس بن ساسي، التسيير المالي، الجزء الثاني، دار وائل للنشر، الأردن، 2116، ص 12 .

المطلب الثاني: طرق و أدوات و نتائج التشخيص المالي .

1. طرق التشخيص المالي¹:

يستخدم التشخيص المالي مجموعة من الطرق والى تستعمل لتحليل البيئة المالية الداخلية للمؤسسة،

ونلخص هذه الطرق فيما يلي:

1.1 التشخيص التطوري:

يقوم التشخيص التطوري على دراسة الوضعية المالية للمؤسسة لعدة دورات مالية متتالية حيث يتم تحليل الوضعيات المالية السابقة وذلك من أجل تشخيص الوضع الحالي وتقدير الوضعية المالية المستقبلية ومن أجل إجراء هذه الدراسة يجب على المؤسسة أن تمتلك نظام معلومات محاسبي ومالي متطور وفعال من أجل أن يتمكن المحلل المالي من رسم التطور المستقبلي للوضعية المالية ويرتكز التشخيص المالي التطوري على العناصر التالية:

2.1 تطور النشاط :

ويعني ذلك متابعة التغيرات في النشاط عبر الزمن ويكون اعتمادا على التغير في رقم الأعمال أو القيمة أو النتائج المحاسبية... الخ ومنه الحكم على نمو النشاط فيما إذا كان يتطابق مع أهداف المؤسسة ومعطيات لسوق، واستنادا إلى حالات النمو هل هو مرتفع أو مستقر أم منخفض، ويمكن للمشخص المالي تتبع التطور فيهيكل التكاليف والذي من المفترض أن يتناسب طردا مع تطور النشاط.

3.1 تطور أصول المؤسسة :

الأصول هي مجموعة الإمكانيات المادية والمعنوية والمالية المستخدمة في ممارسة النشاط وتطورها يبين مستوى النمو الداخلي والخارجي للمؤسسة ويعتبر مؤشرا عن الوجهة الإستراتيجية للمؤسسة إن كانت تتجه نحو النمو أو البقاء أو الانسحاب من السوق.

4.1 طور هيكل دورة الاستغلال :

يتكون هذا الهيكل من العملاء والموردين والمخزونات وهي إلى تشكل الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال ولا بد من مراقبة تطورها عبر الزمن ومقارنة نموها بنمو النشاط وذلك من أجل الحكم على مستوى الاحتياجات المالية.

71-72 ص سبق ذكره، مرجع ساسي، بن الياس¹

5.1 تطور الهيكل المالي :

يتكون الهيكل المالي من مصادر تمويل المؤسسة والمتمثلة في الأموال الخاصة أو لديون، حيث يمكن مراقبة مستويات الاستدانة والتمويل الذاتي ومساهمة الشركاء وتحديد قدرة المؤسسة على تمويل احتياجاتها وقدرتها على السداد ومدى استقلاليتها المالية وتأثير الاستدانة على المردودية.

6.1 تطور المردودية :

يستند الهدف الاقتصادي لكل مؤسسة على المردودية لأنها تعتبر ضماناً للبقاء والنمو والاستمرارية، وعليه إن مراقبة تطور معدلات المردودية يعتبر قاعدة أساسية للتشخيص المالي التطوري وذلك بواسطة نسب المردودية وآلية أثر الرافعة المالية.

2. التشخيص المالي المقارن :

يعتمد هذا التشخيص على مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع مؤسسات مماثلة أي النشاط وفي معظم وأغلب الأحيان المؤسسات المنافسة أو الرائدة في نفس القطاع ، ويكون ذلك باستعمال مجموعة من الأرصدات والأدوات والمؤشرات المالية ويهدف المشخص المالي من خلال التشخيص المقارن إلى مراقبة الأداء المالي للمؤسسة بناء على التغير في المحيط، خصوصاً في حالات المحيط غير المستقر.

3. التشخيص المالي المعياري¹:

وهو امتداد للتشخيص المقارن واختلف عنه في اعتماده على معدلات معيارية يتم اختيارها بناء على دراسات شاملة ومستمرة لقطاع معين من قبل مكاتب دراسات متخصصة أو من قبل الخبراء والمحللين العاملين في البورصات، ويعتمد هذا التشخيص على مجموعة من المعايير إلى اعتمدت من قبل مجموعة من المؤسسات وذلك في نشاطات مختلفة ومن أمثلتها:

- ✓ معدل الهيكل المالي (الديون/الأصول الخاصة) للمؤسسات البنكية المقدر ب. 8 % .
- ✓ نسبة رقم الأعمال إلى المتر المربع بالنسبة إلى كبريات الأسواق والمعارض.
- ✓ الديون متوسطة وطويلة الأجل لا بد أن لا تتعدى ثلاثة أضعاف القدرة على التمويل الذاتي.

¹ الياس بن ساسي، مرجع سبق ذكره، ص 73

ثانيا: أدوات التشخيص المالي¹:

يسعى المشخص المالي إلى تحديد ومعرفة نقاط القوة والضعف للجوانب المالية للمؤسسة وذلك من أجل تحسين الوضع في المستقبل وضمان استمرار التسيير الفعال، ويكون ذلك باستخدام العديد من الأدوات المتكاملة فيما بينها وهي:

1. تحليل الهيكل المالي :

الهدف منه ضمان تمويل الاحتياجات دون التأثير على التوازن المالي والمردودية والملائمة المالية، وهذا بالاعتماد على منظور الذمة المالية ومبدأ السيولة والاستحقاق أو على المنظور الوظيفي بالفصل بين النشاطات الرئيسية في التحليل.

2. تقييم المردودية :

هي وسيلة تمكن من مقارنة النتائج المحققة مع الوسائل التي ساهمت في تحقيقها، وهو المؤشر الأكثر موضوعية في تقييم الأداء ويمكن من خلاله اتخاذ قرارات التمويل والاستثمار وغيرها.

3. تحليل التدفقات المالية :

يمثل التحليل الأكثر تطورا ويمكن من تحليل التوازن المالي والوقوف على أسباب العجز أو الفائض في الخزينة وتحديد الدورة المسئولة عن هذا العجز، كما يحتوي هذا التحليل مجموعة من المؤشرات ذات البعد الاستراتيجي والي تساعد في اتخاذ القرارات الإستراتيجية وتقييم الإستراتيجية المالية المعتمدة.

4. تقييم النشاط والنتائج :

يهتم بكيفية تحقيق المؤسسة للنتائج والحكم على مدى قدرة النشاط على تحقيق الربحية وذلك باستخدام الأرصدة الوسيطة للتسيير، وهي عبارة عن أرصدة تبين مختلف مراحل النتيجة وأسباب تحققها مما يمكن من اتخاذ القرارات المناسبة.

13 ص ، 1991 الجزائر، مالي، تحليل: الأول الجزء التسيير مراقبة تقنيات عدون، دادي ناصر¹

ثالثا: المقومات الأساسية للتشخيص المالي¹:

يعتمد نجاح تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة على مجموعة من المقومات والي يمكن حصرها في النقاط

التالية:

- أن يسلك المشخص المالي في عملية التحليل منهاجاً علمياً يتناسب مع أهداف عملية التحليل، ولا بد أن يعتمد على استخدام أساليب وأدوات تجمع هي الأخرى بقدر متوازن بين الموضوعي والملائمة للأهداف التي تسعى إليها من جراء عملية تشخيص حالة المؤسسة، ومن أجل أن يحقق القائم على عملية التشخيص المتطلبات والأهداف المنشودة من هذه العملية لا بد له أن يراعي العناصر التالية:
- أن تكون لديه خلفية كافية عن المؤسسة ونشاطها والمحيط الذي تنتمي إليه بنوعيه الداخلي والخارجي وما يتضمنه هذا الأخير من تأثيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية.
- أن يبرز الفروض التي يبني عليها عملية التشخيص وأيضاً المتغيرات الكمية والنوعية والتي ترتبط بالمشكلة محل الدراسة.
- أن لا يقف المشخص عند مجرد كشف عوامل القوة ومواطن الضعف في نشاط المؤسسة بل أن يركز على أسبابها واستقراء اتجاهاتها.
- أن يتسم المشخص نفسه بالموضوعية وذلك بالتركيز على فهم دوره والمتمثل في كشف الحقائق كما هي قبل أن يقوم بتفسيرها بشكل مجرد بعيد عن التحيز الشخصي، من أجل أن يقوم بعدها بتقديم تقريره و ما يتضمن من مؤشرات وبدائل أو حلول تخدم متخذ القرار وذلك بمراعاة التوصية بما يراه البديل الأنسب.
- أن تتمتع مصادر المعلومات التي يستقي منها المشخص معلوماته بقدر معقول من المصدقية أو الموثوقية ولا بد أن تتسم بنوع من الموازنة بين الموضوعية من جهة والملائمة من جهة أخرى.

¹ ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص16

رابعاً: نتائج التشخيص المالي¹:

بعد إجراء عملية التشخيص المالي وذلك من خلال الفحص الدقيق للمعلومات المالية للمؤسسة ومعالجتها باستخدام أدوات مختلفة تصل هذه العملية للنتائج التالية:

- ❖ تقييم الوضعية المالية ومدى استعداد المؤسسة للاستدانة وقدرتها على تسديد مستحقاتها في الآجال المحددة.
- ❖ تقييم الحالة المالية ومدى ضمان مصالح المساهمين والمشاركين.
- ❖ تقييم مكانة المؤسسة بين منافسيها ونصيبها من الأسهم في السوق المالية.
- ❖ تقييم النتائج المالية لتحسين مقدار الخزينة.
- ❖ تحديد الأخطار، الخطر المالي أو خطر الاستغلال.
- ❖ اتخاذ القرارات الإستراتيجية لمستقبل المؤسسة، قرارات التمويل، قرارات الاستثمار، قرارات توزيع... الخ.
- ❖ إعطاء حكم على التسيير المالي للفترة محل التشخيص.
- ❖ الحكم على مدى صلاحية السياسات المالية والإنتاجية والتنموية والتوزيعية للفترة محل التشخيص.
- ❖ التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها.
- ❖ تقديم أحكام على مدى تطبيق التوازنات المالية في المؤسسة وعلى المردودية فيها.
- ❖ القيام باتخاذ قرارات حول الاستثمار أو التمويل أو توزيع الأرباح أو تغيير رأس المال.
- ❖ وضع النتائج المتوصل إليها كأساس للتقديرات المستقبلية من اجل وضع الميزانيات التقديرية للاستثمارات.
- ❖ أو الخزينة، فالتشخيص المالي يكمل التسيير التقديري في المؤسسة .

¹ ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص18

مفاهيم أساسية حول القوائم المالية الفصل الأول:

خلاصة:

تتكفل المحاسبة باعتبارها أهم نظام المعلومات في المؤسسة بمهمة وصف وترجمة أحداث متعددة التي تحدث في حياة المؤسسة وتقديمها إلى مستعمليها.

ونظام المعلومات المحاسبي من أكثر أنظمة المعلومات المؤسسة نضجا وتطورا، نظرا للممارسة الطويلة للمحاسبة (ك تقنية، وظيفة، وكنظام للمعلومات).

يعتمد الكثيرون عند اتخاذ قراراتهم الاقتصادية على علاقاتهم بالمؤسسات ومعرفتهم بها، ومن ثم فإنهم يركزون اهتماماتهم نحو المعلومات المقدمة من خلال التقارير والقوائم المالية، حيث تتنوع وتتعدد فمنها الرئيسية وأخرى ثانوية، حيث أن أهدافها ليست ثابتة ولكنها تتأثر بالبيئة الاقتصادية والقانونية والسياسية والاجتماعية التي تقدم فيها التقرير.

بالرغم من كل ما يقدمه تحليل القوائم المالية من فوائد على صعيد تقييم المؤسسات واتخاذ القرارات فإنه لا بد من الإشارة إلى وجود بعض أوجه القصور ونقاط الضعف فيه، تجعل من الضرورة أخذها بعين الاعتبار من قبل المحلل المالي عند القيام بالتحليل.

الفصل الثاني:

مؤشرات تقييم وتحسين الأداء المالي

تمهيد:

يعد مفهوم الأداء عموماً والأداء المالي خصوصاً من أكثر المفاهيم الإدارية سعة وشمولاً، إذ ينطوي على العديد من المواضيع الجوهرية المتعلقة بنجاح أو فشل أي مؤسسة. لأنه يرتبط بجوانب مهمة من مسيرة حياة المؤسسات على اختلاف أنواعها، لذا فإن الأداء ليس بمفهوم جديد على ساحة الأدبيات الإدارية والدراسات المحاسبية لارتباطه الوثيق بهيكل الرقابة

وبعد التحليل المالي أداة فعالة في هذا المجال، فهو يساعد في تقييم الأداء وفي التخطيط المستقبلي لكافة النشاطات، حيث تشكل البيانات المالية الأساس لمعظم العمليات التحليلية المتعلقة بالانضباط الاقتصادي، وذلك من استعراض لطبيعة هذه البيانات ومحدداتها، وتعتبر الميزانية المحاسبية وجدول حسابات النتائج مخرجات نظام المحاسبة المالية أهم القوائم المالية، ولكن نتيجة للتطورات الاقتصادية، لم تعد النتائج التي تظهرها تلك القوائم كافية لأغراض الاستثمار والتمويل وصناعة القرارات المختلفة ولذلك كان لابد من خضوع بياناتها للتحليل بهدف الوقوف على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة، ودراسة أسباب نجاحها أو فشلها.

ويضم هذا الفصل ثلاثة مباحث:

- ماهية الأداء المالي.
- ماهية تقييم الأداء المالي.
- مؤشرات تقييم وتحسين الأداء المالي.

المبحث الأول: ماهية الأداء المالي

مطلب الأول: مفهوم الأداء المالي وأهميته

1. ماهية الأداء¹:

يعد الأداء مفهومًا شموليًا وهامًا بالنسبة لجميع منشآت الأعمال بشكل عام ويكاد يكون الظاهرة الشمولية لجميع فروع وحقول المعرفة المحاسبية والإدارية، وعلى الرغم من كثرة البحوث والدراسات التي تناولت الأداء وتقييمه، إلا أنه لم يتم التوصل إلى إجماع حول مفهوم محدد للأداء، فلا يزال الباحثون مشغولون بمناقشة الأداء كمصطلح فني وبمناقشة المستويات التي يحلل عندها والقواعد الأساسية لقياسه ويعتقد البعض أن الخلاف حول مفهوم الأداء ينبع من اختلاف المعايير والمقاييس التي تعتمد في دراسة الأداء وقياسه والتي يستخدمها الباحثون مع القول أن هذا الاختلاف إنما يعود لتنوع أهداف واتجاهات الباحثين في دراستهم.

وينظر لعملية تقييم أداء مؤسسة الأعمال على أنه عملية مراقبة ولكن في الحقيقة أن عمليات تقييم الأداء هي جزء مهم في المراقبة الكلية والغاية من التقييم تحديد المشكلة التي قد تعترض أداء المؤسسة.

وفي إطار هذا المضمون يشير البعض أن عملية تقييم الأداء على أنه شكل من أشكال الرقابة، يركز على تحليل النتائج التي تتم التوصل إليها من خلال الجهود المبذولة عن مختلف المستويات، بهدف الوقوف على تحقيق أهداف وحدات الأعمال في استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام وترشيد الإدارة في إعداد الخطط المستقبلية.

كما يقصد بعملية تقييم الأداء قياس الأعمال المنجزة ومقارنتها بما كان يجب أن يتم وفقًا للتخطيط المعد مسبقًا، أملاً في اكتشاف جوانب القوة أو تحديد نقاط الضعف.

كما تحدد عملية تقييم الأداء بكونها عملية مرشدة للنشاطات لتقدير ما إذا كانت الوحدات الإدارية أو منشآت الأعمال نفسها تحصل على مواردها وتتفعل منها بفعالية وكفاءة في سبيل تحقيق أهدافها.

في ضوء التحديات السابقة يظهر أن الأداء كظاهرة وتقييم الأداء كحالة ما هو إلا مضمون شمولي واسع يمكن تحريكه باتجاه شموله أو باتجاه تنبؤه بالفشل من خلال نوع من المعايير والمؤشرات التي لها القدرة في أن تعكس نتائج وذلك لنجاح أو تكيفها بشكل آخر لتحديد مضامين ذلك الفشل واحتمالاته ولكي يضمن ذلك لا بد وأن تكون عملية تقييم الأداء بشكل نظام كامل يتضمن العناصر التالية:

¹ حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي، تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 81.

- انسياب المعلومات المناسبة والموثوقة في التوقيت السليم وبصيغة قياسية.
- أغراض وأهداف محددة.
- معايير محددة للتقييم.
- كيان إشرافي موضوعي لرصد الأداء وتقييم النتائج.
- كيان صنع القرارات يتصرف على أساس النتائج.
- برنامج للحوافز الإدارية¹.

ونشير أن القوائم المالية وما تحتويه من بيانات قادرة لان تضمن هذه العناصر، فالقوائم المالية ما هي إلا نظام متكامل للمعلومات المالية والمحاسبية ووسيلة لتقييم الأداء.

2. أهداف ومزايا تقييم الأداء

يهدف الأداء المالي بشكل عام إلى تقييم أداء المؤسسات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي التقارير المالية، والذي لهم مصالح مالية في المؤسسة لتحديد جوانب القوة والضعف والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي، من أجل اتخاذ القرارات الرشيدة حسب الأهداف العامة للمؤسسة، للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة.

حيث أن عملية تقييم الأداء تحقق ما يلي:

- الوقوف على مستوى إنجاز الوحدة الاقتصادية مقارنة بالأهداف المدرجة في خطتها الإنتاجية.
- الكشف عن مواصلة الخلل والضعف في نشاط الوحدة الاقتصادية وإجراء تحليل شامل لها وبيان مسيبتها وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها وإرشاد المنفذين إلى وسائل تلافيها مستقبلاً.
- تحديد مسؤولية كل مركز أو قسم في الوحدة الاقتصادية عن مواطن الخلل والضعف في النشاط الذي يضطلع به وذلك من خلال قياس إنتاجية كل قسم من أقسام العملية الإنتاجية وتحديد إنجازاته سلباً أو إيجاباً الأمر الذي من شأنه خلق منافسة بين الأقسام باتجاه رفع مستوى أداء الوحدة.
- الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عائداً أكبر بتكاليف أقل بنوعية جيدة.

¹ حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 83.

- تسهيل تحقيق تقويم شامل للأداء على مستوى الاقتصاد الوطني وذلك بالاعتماد على نتائج التقويم الأدائي لكل مشروع فصناعة فقطاع وصولاً للتقويم الشامل.
- تصحيح الموازنات التخطيطية ووضع مؤشراتها في المسار الصحيح بما يوازن بين الطموح والإمكانات المتاحة حيث تشكل نتائج تقويم الأداء قاعدة معلوماتية كبيرة في رسم السياسات والخطط العملية البعيدة عن المزاجية والتقديرية غير الواقعية¹.

المطلب الثاني: الأهداف المالية للمؤسسة الاقتصادية

يمكن تقييم الأهداف التي تسعى الوظيفة المالية إلى تحقيقها إلى هدفين أساسيين:

1. الأهداف العامة²:

ونقصد بالعامية لان المؤسسة ككل ترمي إلى تحقيقها وتقع المسؤولية الكبرى على المدير المالي، لأنه

الشخص الذي تتجمع لديه كل السياسات المالية ليحعلها وقيمها وهذه الأهداف:

1.1. هدف تعظيم الربح: يعتقد البعض أن هدف المؤسسة هو تعظيم الربح ولكن ما نوع الربح؟

الربح الكلي أو الربح في السهم.

يرى الكثيرون أن تعظيم الربح الكلي ليسا مهما، لان المؤسسة باستطاعتها زيادة إجمالي الأرباح عن طريق

إصدار أسهم جديدة وهو ما يعني تخفيض ربح السهم الواحد ويجدون فكرة تعظيم الربح في السهم بالرغم من أن

هذه الفكرة لها عيوب منها:

- أنه هدف قصير.
- تجاهل القيمة الزمنية للنقود.
- أنه ينبغي التركيز على مصلحة الملاك.

ونتيجة لهذه العيوب أو الانتقادات طالب البعض بمبدأ تعظيم الثروة.

2.1. هدف تعظيم الثروة: يتضمن هذا الهدف تحقيق عائد أعظمي عل الاستثمارات حيث يحصل

المساهم على عائد في شكل أرباح موزعة وهو هدف طويل الأجل، يعمل على زيادة القيمة الحالية لاستثمارات

الملاك، كما يعتبر كمحصلة للقرارات المالية هذه القرارات هي الاستثمار والتمويل.

¹ مجيد جعفر الكرخي، تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010م، 1430هـ، ص 32.

² يوسف حسن يوسف، التمويل في المؤسسات الاقتصادية، دار التعليم الجامعي، 2012، ص 36.

تؤثر القرارات المالية على ثروة الملاك أي قيمة المؤسسة من خلال تأثيرها على حجم العائد الذي يتوقع أن تحققه المؤسسة، وأيضاً من خلال تأثيرها على حجم العائد الذي تتعرض لها من جراء تلك القرارات، ويجدر الإشارة إلى أن العلاقة بين العائد والمخاطر هي علاقة تعويضية أو توازنية، حتى أنه كلما زادت المخاطر المترتبة على القرار المالي زاد العائد المطلوب للتعويض عن تلك المخاطر، وفي مجال التمويل نجد أن زيادة اعتماد المؤسسة على القروض بدلا من حقوق الملكية يساهم في زياد المخاطر نتيجة لانخفاض تكاليف الأموال المقترضة مقارنة مع تكاليف حقوق الملكية إلى أنه يؤدي في نفس الوقت إلى زيادة مخاطر الإفلاس، في حالة ما إذا واجهت المؤسسة مشاكل ومصاعب حلت دون مقدرة المؤسسة على الوفاء بقيمة ذلك القرض والفوائد بتاريخ استحقاقها.

2. الأهداف الخاصة:

وهي خاصة بكفاءة التسيير في الإدارة المالية نفسها وتمثل في توفير الشروط لبقاء المؤسسة واستمرارها والتي نجد تعبيرها المالي في مفهوم السيولة، الملائمة المالية، المردودية، النمو، والتوازن المالي والمحافظة على الاستقلالية المالية¹.

1.2. هدف السيولة: هناك مفهومان للسيولة²:

1.1.2. المفهوم الكمي: وهو المفهوم الذي ينظر إلى السيولة من خلال كمية الأصول الموجودة لدى

المؤسسة والتي يمكن تحويلها إلى نقد في وقت ما خلال الدورة التجارية للمؤسسة.

2.1.2. المفهوم عن طريق التدفق: وهو المفهوم الذي ينظر إلى السيولة على أنها كمية الموجودات القابلة

للتحويل إلى نقد خلال فترة معينة مضافا إليها ما يمكن الحصول عليه من المصادر الأخرى للأموال.

من خلال هذين المفهومين يمكن أن نستنتج ما يلي:

- السيولة هي أن تتوفر الأموال عند الحاجة إليها.
- السيولة هي القدرة على توفير الأموال لمواجهة الالتزامات عند استحقاقها.
- السيولة هي القدرة على تحويل بعض الموجودات إلى نقد جاهز خلال فترة قصيرة دون خسارة.

¹ يوسف حسن يوسف، مرجع سابق، ص 37.

² أمين الشنطي، عامر شقر، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الطبعة الأولى، 2007م، 1428هـ. ص 17.

2.2. هدف التوازن المالي¹: إن التوازن المالي هو استعداد المؤسسة لضمان تسديد ما عليها من ديون وهو مصلحة لتوافق التدفقات الداخلية والخارجية، هذا التوافق يمكن أن يكون فوري ويكون التوازن المالي قصير الأجل وإذا استمر تواجهه في المستقبل يكون بصدد التوازن المالي طويل الأجل.

1.2.2. التوازن المالي قصير الأجل: هو هدف قصير الأجل تقاس بنسبة السيولة يمكن للمؤسسة من خلاله الاحتفاظ بجزء من موجوداتها على شكل سيولة وهذا الجزء من السيولة تحكمه أسس علمية لا ينبغي تجاهلها وأهم هذه الأسس تسديد الالتزامات بتوزيع استحقاقاتها كما أن زيادة الاحتفاظ بالسيولة عند القدر اللازم يعتبر استثمار غير منتج يحرم المؤسسة من فرص استثنائية قد تصادفها.

2.2.2. التوازن المالي طويل الأجل: معناه قدرة المؤسسة على تسديد ديونها بتاريخ استحقاقها بطريقة مستمرة في المستقبل وهذا التوازن يظهر بنقدية موجبة على المدى الطويل، هذا المفهوم يميل تمويل مجموعة احتياجات المؤسسة لأنه عند عدم توفر المفهوم سيؤدي بزوال المؤسسة كمرکز لاتخاذ القرارات وهذا ما نجده في القيود الاقتصادية التي تحكم النظام الرأسمالي، أيضا بالنسبة للمؤسسة العمومية أصبح هدف التوازن المالي طويل المدى يشكل قيد مالي وعبء مالي ثقيل للبقاء.

3.2. هدف المردودية: تعتبر المردودية مطلب أساسي لتغطية تكلفة رأس المال وهي أيضا ضرورة مالية، سواء للحفاظ على الاستقلالية المالية للمؤسسة أو لضمان توازنها المالي أو لزيادة قدرتها التوسعية.

4.2. هدف النمو: كل مؤسسة تسعى إلى المحافظة على بقائها واستمرارها وهذا لا يتم إلا بتحقيق شروط الأمانة لضمان تطورها والمتمثلة في:

- تحسين الإنتاجية.
- الاهتمام بوجود المنتجات.
- توسيع سوقها.

وبمتابعة هذه الأهداف فإن المؤسسة تضطر إلى توسيع وتجديد استثمارها المالية وهذا يعني قدرة المؤسسة على:

- تحقيق أرباح كافية لتمويل هذه البرامج.
- إيجاد مصادر التمويل الملائمة لزيادة رأس المال أو اللجوء إلى القروض الطويلة أو المتوسطة الأجل.

¹ يوسف حسن يوسف، مرجع سابق، ص 38.

5.2. **هدف الاستقلالية المالية:** وهي من المهام الأساسية للمدير المالي لان فقدانها يعني فقدان المؤسسة

لاستقلاليتها الكلية ولكي لا يحدث هذا يجب على الجهاز المالي أن يقوم بتنبؤات وخصوصا في مجال الخزينة، ليشكل نظاما إعلاميا فعالا على الجهاز المالي يسمح بتدفق المعلومات خصوصا تلك المتعلقة بالحاسبة التي تطلعنا عن ما يخص نواتج وتكاليف المؤسسة.

6.2. **هدف الملائمة المالية:** والملائمة المالية هي قدرة المؤسسة على دفع أو تسديد ديونها في تاريخ

استحقاقها في أي لحظة كانت، وبهذا فهي في علاقة دائمة مع السيولة وتقاس بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{الملائمة المالية} = \text{النقديات/ديون قصيرة الأجل}}$$

ولكي يمكن تحقيق الأهداف السابقة وتمكين الإدارة من الرقابة الإدارية على الأداء المالي للمنظمة مع تجنب المشاكل التي تنتج عن نقص البيانات أو عدم دقتها، لابد من وجود تحديد واضح للعلاقات والمسؤوليات الوظيفية للمؤسسة لعمل الأفراد والأقسام داخل الإدارة المالية¹.

المطلب الثالث: معايير ومؤشرات الأداء المالي

1. معايير الأداء المالي:

1.1. مفهوم المعيار²:

يعرف المعيار كمفهوم عام كونه أية وسيلة للقياس يمكن الاستعانة بها في اتخاذ قرار حكم موضوعي على حالة معينة، وقد يأخذ هذا المعيار أشكالا مختلفة فقد يكون قاعدة قانونية أو اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية وقد يكون عبارة أو جملة قياسية أو قاعدة رياضية تأخذ شكل نسب ومعدلات تغذى بمعلومات إحصائية عن واقع المؤسسة.

وعادة ما يركن المحللون والمقيمون لنشاط هذه الجهات إلى المعايير الرياضية الرقمية لأنها أكثر دقة في التعبير عن واقع الظاهرة أو الحالة المدروسة.

إن معظم هذه المعايير تعتمد على القواعد المحاسبية والاقتصادية والتقنية، كما أن المعلومات التي تحتويها السجلات الحاسبية والوثائق الاقتصادية والأدلة الهندسية تقدم أفضل المؤشرات التي تساعد مقومي الأداء في

¹ يوسف حسن يوسف، مرجع سابق، ص 40.

² مجيد جعفر الكرخي، مرجع سابق، ص 57.

حساب المعايير المعتمدة من تقويم مشروع معين أو وحدة اقتصادية فالميزانية العمومية والكشوفات المالية التحليلية وحساب الإنتاج والأرباح والخسائر والمعلومات الاقتصادية كالعرض والطلب والإنتاج والقيمة المضافة وتكنولوجيا الإنتاج والمعاملات الفنية تلعب دوراً مهماً كمقياس وقاعدة معلوماتية في حسابات تقويم الأداء.

كما أن هذه المعايير يمكن أن تتبنى على أسس مادية كعدد وحدات الإنتاج المستخرجة أو على أسس قيمة كقيمة الإنتاج محسوبة بعملة معينة (عادة ما تكون العملة الوطنية) والقيمة المضافة والأجور المدفوعة وغيرها كما يمكن أن تكون رقمية كوحدة ساعات العمل وعدد التوقفات والعطلات وعدد مرات الصيانة وعدد مرات ملاء المخازن وما إلى ذلك. وقد تكون هذه المعايير نوعية في الحالات التي يصعب وصفها بالأرقام وذلك عن طريق وضع أهداف سلوكية ينبغي على الوحدة تحقيقها في جانب من جوانب نشاطها كرضا العاملين واتجاهات العملاء والموردين ووجهة نظر المجتمع في الوحدة الاقتصادية كما أن هناك بعض المعايير التي تضطر الوحدة إلى وصفها حيث لا تتوفر عنها المعلومات والبيانات اللازمة لقياسها كآثار البيئية للمؤسسة.

2.1. الشروط التي يجب أن تتوفر في معايير الأداء¹:

توجد عدة شروط يجب توافرها في المعايير الجيدة والتي من خلال استخدامها يمكن الحكم على الأداء، وهي كالاتي:

- **الواقعية:** بحيث لا تكون سهلة التحقيق بشكل لا يحث الأفراد على بذل المزيد من الجهد ولا تكون مبالغاً فيها بحيث يتعذر الوصول إليها، مما ينعكس في النهاية على معنويات الأفراد.
- **الارتباط بالنشاط:** المعيار الذي لا يرتبط بالنشاط فهو معيار عدم القيمة.
- **المرونة:** عملية وضع المعايير لا تعني أن الإدارة يجب أن تلزم بما مهما تغيرت الظروف، حيث يجب أن يتغير المعيار كلما تغيرت الظروف.
- **عدم المغالاة في عدد المعايير:** حيث إن ذلك قد يعقد من العملية الرقابية، كما توجد خطورة عند إهمال استخدام بعض المعايير.
- **الموثوقية:** يتعلق الثبات بالمقياس وليس بالأداء، لأن الفرد يتغير أو يخضع للتقلبات.

بوعكة زحروفة دور التقارير المالية في تقييم وتحسين الأداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة¹

فاصدي مرياح، ورقة، 2010-2011، ص 35.

- أن يكون عملي: لا بد من مراعاة سهولة استخدام المقياس ووضوحه والقصير النسبي للوقت وقلة الجهد الذي تستغرقه عملية التقييم.

3.1 المعايير الرئيسية للأداء المالي:

1.3.1 المعايير التاريخية: يعتمد هذا المعيار على دراسة أداء الشركة في الماضي واعتباره معياراً للحكم

على أدائها الحالي واتجاهاته وعادةً يستخرج هذا المعدل عن طريق إيجاد المتوسط الحسابي لنفس النسبة في فترات سابقة محددة، وبعد ذلك يستخدم المعدل المستخرج في تقييم النسبة الخاصة بالفترة الحالية.

ويعاني هذا المعيار من بعض الصعوبات وهي:

- تقرير عدد الفترات الواجب استخدامها لاستخراج المعدل المطلوب.
- صعوبة انطباق الماضي على المستقبل في حالة تغيير ظروف الشركة الداخلية والخارجية¹.

2.3.1 المعايير المطلقة: وهي تلك النسب أو المعدلات التي أصبح استعمالها في مجال التحليل المالي

متعارف عليه في جميع المجالات رغم اختلاف نوع الشركة وعمرها ووقت التحليل وأغراض المحلل، ويؤخذ على هذا المعيار أنه مؤشر مالي ضعيف المدلول لكونه يعتمد على إيجاد صفات مشتركة بين شركات متعددة وبين قطاعات مختلفة في طبيعة عملها، ومن أمثلة المعايير المطلقة نسبة التداول المتعارف عليها والسيولة السريعة².

3.3.1 المعايير الصناعية: وهو متوسط نسب مأخوذة لمجموعة كبيرة من الشركات التي تنتمي إلى صناعة

واحدة عن فترة زمنية محددة، ويفيد هذا المعيار عند مقارنة النسبة الخاصة بالشركة موضع الدراسة لمعرفة المركز النسبي للشركة ومدى تحديد التطابق مع معدل الصناعة حيث يتم تحديد أداء الشركة، فهي إما أن تكون ضمن المعدل السائد أو أعلى من المعدل (فوق المعدل) أو أقل من المعدل (أي دون المعدل) ويؤخذ على هذا المعيار ما يلي:

- صعوبة تحديد وتصنيف الصناعات بسبب تنوع أنشطتها.
- صعوبة تحديد المقصود بالصناعة الواحدة وحتى الصناعات الممكن أن تصنف ضمن الفئة نفسها يصعب مقارنتها، فمثلاً قد تكون شركة بتروك تعمل في مجال التنقيب والتكرير والتسويق والبيع.
- اختلاف الظروف التاريخية والحجم ونمط الإنتاج.

¹ عبد الحليم كراجه، ياسر السكران، علي رابعة، موسى مطر، توفيق عبد الرحيم يوسف، الإدارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2000م-1420هـ، ص 145.

² أمين السيد احمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، 2007، ص 312.

- اختلاف شروط الائتمان الذي تحصل عليه الشركة وتمنحه لعملائها.
- اختلاف الأساليب المحاسبية بين الشركات المختلفة قد يؤدي إلى اختلافات في النتائج.
- مدى تنوع المنتجات وتركيبه هذا التنوع النسبية.
- الموقع الجغرافي.
- أهداف الشركات المختلفة.¹

المبحث الثاني: ماهية تقييم الأداء المالي

المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي وأهميته

1. مفهوم تقييم الأداء المالي:

ماذا يعني تقييم الأداء المالي للمؤسسة؟ يعني تقديم حكم ذو قيمة على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة لإدارة المنظمة وعلى طريقة الاستجابة لإشباع رغبات أطرافها المختلفة. وبمعنى حرفي يعتبر تقييم الأداء المالي للمنظمة قياساً للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفاً. تقدم إجراءات ووسائل طرق القياس التعريف الوحيد لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم فهي تكشف عن أهميتها للإدارة وذلك للأسباب التالية:

- تحديد مستوى تحقيق الأهداف من خلال قياس ومقارنة النتائج مما يسمح بالحكم على الفعالية.
- تحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على الكفاءة.

يقول D.Dubois إن أهداف كل دراسة مالية يجب أن تكون بهدف تقييم أداء المنظمة وتطوره خلال

الوقت، مقارنة مع مثيله للمنافسين الرئيسيين، مواجهة بمعايير مهنية أو مؤسساتية (مصرفية، متخصصة، مركز دراسات وأبحاث... الخ).

في الواقع تقاس الفعالية بدءاً من الفروق النسبوية إلى معيار مرجعي أو متفق عليه، إذ تعتمد الحد كبير على تكوين إجراءات الرقابة الدقيقة والدائمة والمنهجية حتى يمكن اتخاذ الإجراءات التصحيحية الملائمة. وكما هو الحال لأي منظومة للأهداف، تعتمد الفعالية على استخدام رقابة شديدة محددة وسريعة محورية لكي تصبح طموحة وواقعية.²

¹ أمين السيد احمد لطفي، مرجع سابق، ص 15.

² أمين السيد احمد لطفي، مرجع سابق، ص 38.

أهمية تقييم الأداء المالي:

تتمثل أهمية تقييم الأداء المالي فيما يلي:

- عملية تقييم الأداء المالي تساعد في تحديد المسؤولين عن الانحرافات بين الأداء المخطط والأداء المالي المحقق.
- تقييم الأداء يظهر التطور الذي حققته المؤسسة خلال مسيرتها سواء نحو الأفضل أو نحو الأسوأ.
- نظام التقييم يوفر معلومات لمختلف المستويات الإدارية في المؤسسة لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات المستندة على حقائق علمية وموضوعية.
- اكتشاف التغيرات التي لها تأثير في أنشطة المؤسسة، واكتشاف القرارات الخاطئة فوراً لاتخاذ الإجراء التصحيحي في الوقت المناسب¹.

المطلب الثاني: خطوات تقييم الأداء المالي

تمر عملية تقييم الأداء بمراحل عدة نذكر منها ما يلي²:

1. **جمع البيانات والمعلومات الإحصائية:** حيث تتطلب عملية تقييم الأداء توفير البيانات والمعلومات والتقارير والمؤشرات اللازمة لحساب النسب والمعايير المطلوبة لعملية عن نشاط المؤسسة والتي يمكن الحصول عليها من حسابات الإنتاج والأرباح والخسائر والميزانية العمومية والمعلومات المتوفرة عن الطاقات الإنتاجية والمستخدمات ورأس المال وعدد العاملين وأجورهم وغير ذلك. أن جميع هذه المعلومات تخدم عادة عملية التقييم خلال سنة معينة، إضافة للمعلومات المتعلقة بالسنوات السابقة، والبيانات عن أنشطة المنشأة المشابهة في القطاع نفسه أو في الاقتصاد الوطني أو مع بعض المنشآت في الخارج لأهميتها في إجراء المقارنات.
2. **تحليل ودراسة البيانات والمعلومات الإحصائية:** للوقوف على مدى دقتها وصلاحياتها لحساب المعايير والنسب والمؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء حيث يتعين توفير مستوى من الموثوقية والاعتمادية في هذه البيانات وقد يتم الاستعانة ببعض الطرق الإحصائية المعروفة لتحديد مدى الموثوقية بهذه البيانات.

¹ مسعود دراوسي، محمد الهادي ضيف الله، مرجع سابق، ص 10.

² مجيد الكرخي، مرجع سابق، ص 39.

3. إجراء عملية التقييم: باستخدام المعايير والنسب الملائمة للنشاط الذي تمارسه الوحدة الاقتصادية على أن تشمل عملية تقويم النشاط العام للوحدة أي جميع أنشطة مراكز المسؤولية فيها بهدف التوصل إلى حكم موضوعي ودقيق يمكن الاعتماد عليه.

4. اتخاذ القرار المناسب عن نتائج التقييم: في كون نشاط الوحدة المنفذ كان ضمن الأهداف المخططة وان الانحرافات التي حصلت في النشاط قد حصرت جميعها وان أسبابها قد حددت وان الحلول اللازمة لمعالجة هذه الانحرافات قد اتخذت وان الخطط قد وضعت للسير بنشاط الوحدة نحو الأفضل في المستقبل.

5. تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات: التي حدثت في الخطة الإنتاجية وتغذية نظام الحوافز بنتائج التقييم وتزويد الإيرادات التخطيطية والجهات المسؤولة عن المتابعة بالمعلومات والبيانات التي تمخضت عن عملية التقييم للاستفادة منها في رسم الخطط القادمة وزيادة فعالية المتابعة والرقابة.

المطلب الثالث: متطلبات تقييم الأداء المالي

إن المؤسسات الرائدة في تقييم الأداء هي التي تستطيع برمجة مستقبلها بناء على أهداف واضحة، وتوزيع مواردها في المكان والوقت المناسب وبشكل يعمل على تفادي عدم التأكد في بيئتها من خلال أساليب وقرارات منهجية وسليمة، وتقييم الأداء من الموضوعات الحديثة، التي تتطلب مزيد من البحث والدراسة، ولكي نقوم بما يستلزم ما يلي¹:

1. ضرورة تحديد الأهداف الرئيسية والفرعية للوحدة: إذ يجب تحديد الأهداف والخطط، تحديدا واضحا حتى يمكن التحقق من أداء المسؤولين، كما يتم توقع الأداء اللازم لتحقيق تلك النتائج وليصبح على صورة معايير تستخدم لمتابعة تنفيذ الأهداف.

فقد تكون الأهداف هي تحقيق مبلغ معين من الأرباح، أو إنتاج عدد معين من الوحدات، أو تأدية خدمة معينة، وقد يكون الهدف هو الحصول على رقم الأعمال معين.

2. ضرورة وجود معايير واضحة للأداء: يعتبر تحديد المعايير محور ارتكاز في عملية تقييم الأداء المالي وتعد الخطط والأهداف معايير للتقييم ويجب أن تكون المعايير واضحة للجميع ولا تحتمل التأويل، لأن وضوح المعايير يساعد الفرد في إنجاز أعماله، وتحديد مستوى الأداء المطلوب منه، كما يساعد المسؤولين في عملية الرقابة والتقييم بناء على الأسس والمعايير المحددة.

¹ بوعكة زخرفة، مرجع سابق، ص 39.

3. ضرورة توافر نظام سليم وفعال للمعلومات: يعتمد تقييم الأداء على ضرورة توافر البيانات التفصيلية والسليمة وفي الوقت المناسب، حيث يستند المدراء عند مقارنتهم علة المعلومات الموجودة في التقارير المالية والتي تلخص النتائج الفعلية، ولن يتحقق تقييم الأداء الجيد إلا بتوفر نظام سليم وفعال للمعلومات.
4. يجب أن يكون تقييم الأداء مستمرا: ويعني أن تقييم الأداء لا يقتصر على فترة زمنية واحدة بل يجب أن يتم بصورة دورية ومنتظمة وعلى فترات قصيرة نسبيا لتحديد الانحرافات لتصحيحها وتداركها في المستقبل، حيث يوجد بعض مراكز المسؤولية في إطار الوحدة الاقتصادية أكثر حساسية أي تخضع لتغيرات سريعة ذات أثر وبالتالي يتطلب الأمر تتبعها وتقييمها على فترات قصيرة جدا.
5. التكامل مع العملية الإدارية: إن فعالية نظام التقييم تتوقف إلى حد بعيد على مدى تكامله مع نظم التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات وتمثل فكرة التكامل بين التخطيط والتقييم على أساس أن كل مستوى من الخطط يوفر الأهداف التي تعتبر معايير للتقييم، أما
6. التكامل مع اتخاذ القرارات: يعني توفر المعلومات اللازمة للمدير قبل اتخاذ القرار وليس بعده.
7. يجب أن يؤدي تقييم الأداء المالي إلى تحسينه: يستلزم الأمر أن يؤدي تقييم الأداء إلى نتائج إيجابية من ناحية تحسين الأداء وهذا يتطلب الاقتناع بأهمية تقييم الأداء المالي، ويتحقق ذلك بتوافر بعض الشروط منها:
 - يجب أن يكون الهدف من تقييم الأداء ليس فقط كشف أوجه الخلل والانحرافات وإنما أيضا يؤدي إلى معرفة أساليبها والوصول إلى علاجها.
 - تكامل عملية تقييم الأداء مع أنواع الرقابة الأخرى مثل الرقابة الخارجية والرقابة الداخلية.
 - يجب أن يكون نظام تقييم الأداء بسيطا، والاكتفاء بأقل ممكن من النماذج، وبأقل عدد من المعايير والمؤشرات التي يعيها معرفة الأداء الفعلي.
 - يجب أن يكون نظام تقييم الأداء واضحا ومعروفا للوحدة الاقتصادية أو مراكز المسؤولية.¹

¹ بوعكة زخرفة، مرجع سابق، ص 39.

المبحث الثالث: مؤشرات تقييم وتحسين الأداء المالي

المطلب الأول: الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية

انطلاقاً من عرض نقائص الميزانية المحاسبية، ونظراً لكل الاعتبارات والنقائص المذكورة سابقاً وحتى يتسنى لنا استعمال الميزانية المحاسبية بفائدتها الكاملة كان من الضروري توجيهها نحو منظور مالي تتحقق فيه الشروط المالية بعد عملية الترتيب لجميع عناصرها وفقاً للمبادئ التالية:

- مبدأ السيولة: والذي نقيس به درجة السيولة المتزايدة أي القابلية للتحويل إلى نقود.
- مبدأ الاستحقاقية: أي استحقاقية الديون بترتيبها من أطول مدة إلى أقل مدة.
- مبدأ السنوية: هو مقياس لتحديد العناصر التي تبقى في المؤسسة أقل من سنة والعناصر التي تدخل ضمن القيم الثابتة.

1. التعديلات المتعلقة بالميزانية المحاسبية:

تتضمن التعديلات المتعلقة بالميزانية المحاسبية تعديلين هما: تعديل الأصول وتعديل الخصوم.

1.1.1 تعديل الأصول:

يهدف هذا التعديل إلى الحصول على المجاميع التي تنفع في التحليل المالي كأصول الثابتة والأصول المتداولة المصححة حيث تختلف عن القيم المحاسبية العادية وهي كما يلي:

1.1.1.1 الاستثمارات:

أساساً في الاختلافات الكبيرة، حيث نجد العديد من الاقتصاديين حاولوا تحديد مفهوم الاستثمار الذي طرح مشكلاً والمتمثل اعتمد في بناء فكرته على زاوية واعتقاد معين، مما نتج عنه تعاريف مختلفة ومتعددة.

- **التعريف الأول:** "تتمثل الاستثمارات في مجموع الممتلكات والقيم الدائمة، مادية أو معنوية مكتسبة أو منشأة من طرف المؤسسة وليس الهدف من إنشائها بيعها أو تحويلها ولكن استعمالها كوسائل دائمة للاستغلال وهي عنصر من الأصول الثابتة عكس المخزونات¹ ."

- **التعريف الثاني:** "الاستثمارات هي موجودات ذات عمر إنتاجي طويل نسبياً وهي قيم ثابتة مادية ومعنوية، اقتنتها المؤسسات لغرض الاستعمال المباشر وغير المباشر في العمليات الإنتاجية أو التجارية والخدماتية، وليس لغرض إعادة بيعها أو تحويلها."

¹ إبراهيم الأعمش، أسس المحاسبة العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص 52.

- **التعريف الثالث:** "الاستثمار هو استخدام الأموال الحاضرة لتوليد أرباح في المستقبل، كما يمكن تعريفه بأنه التخلي عن موارد حالية أكيدة من أجل الحصول على موارد غير أكيدة ويعرف كذلك بأنه الموجودات التي يكتنيتها المشروع لغرض استخدامها في نشاطه لمدة طويلة من أجل تحقيق الربح سواء كان المشروع تجارياً أو إنتاجياً"¹.
- يمكن تصنيف الاستثمارات إلى:

❖ المصاريف الإعدادية:

- تعتبر من الناحية المالية من المصاريف النهائية لأنها مصاريف غير مادية (وهيئة). فان قيمتها الحقيقية معدومة وتحقق قيمة ناقصة في الميزانية المالية.
- ليست لها علاقة بنفقات الاستغلال وهذه النفقات تسبق نشاط المؤسسة، أي ليست من الموجودات المالية أو المعنوية ويجب حذفها من الميزانية المالية ولا تظهر في جانب الأصول وتحذف بذلك من جانب الخصوم من الأموال الخاصة².
- جاء في المخطط المحاسبي الوطني أن جميع هذه المصاريف تطفأ في مدة أقصاها خمس سنوات 20% وقد تكون في مدة أربع سنوات أي بمعدل 25% وذلك حسب طبيعة النشاط³.

❖ الاستثمارات الأخرى:

- تعد باقي الاستثمارات بقيمتها الدفترية الموافقة لقيمتها المادية أي بضمن البيع المحتمل خلال الفترة المعبرة، هذه القيمة تحدد بالفرق بين القيمة المحاسبية للاستثمار والقيمة المسترجعة خلال الفترة سواء من عملية إعادة تقدير الأصل أو الاعتماد على معدلات الامتلاك المحددة سابقاً، أما فيما يخص السندات التي تمتلكها المؤسسة والتي لازالت لم تبع بعد.

¹ عبد العزيز فهمي، هيكل أساليب الاستثمار، دار الراتب الجامعية، بيروت، 1995، ص 15.

² لبيهي حسين، يخلف عثمان، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، 1996، الجزائر، ص 25.

³ المعهد التربوي الوطني، محاسبة تحليل الاستغلال والتكاليف، ص 39.

2.1. المخزونات: تأخذ المخزونات أول مركز في الأصول المتداولة نظرا للمدة التي تستغرقها للوصول إلى

سيولة وهي تزيد عن مدة الحقوق¹. يمكن تصنيف المخزون إلى²:

- **مخزون الأمان:** هو الحد الأدنى الواجب توافره والحد الأقصى الذي لا يمكن تجاوزه.
- **المخزون المتداول:** يتحدد على الأقل مرة في السنة، ونلاحظ أن هناك تجميد لجزء من المادة لمواجهة التغيرات التي تحدث في الإنتاج، والناجمة عن الزيادة أو عن تأخر وصول الطلبية، وبالنسبة للمنتجات التامة الصنع فهو من أجل مواجهة التغيرات التي تحدث في طلبيات الزبائن أو عند تأخير العملية الإنتاجية.
- **باقي المخزونات:** تعتبر باقي المخزونات من الأصول المتداولة وتجدد مع تجدد دورة الاستغلال، ويعبر عنها في حجم الطلبية، ويتم تقييمها على أساس تكلفة الشراء بالنسبة للبضائع، وعلى أساس تكلفة الصنع بالنسبة للمنتجات تامة الصنع.

3.1. الحقوق: هي مجموع القيم التي تنتج من تعامل المؤسسة مع الغير، والتي تعبر عن الموجودات المالية

للمؤسسة سواء كانت بحوزتها أو سوف تتحصل عليها خلال فترة زمنية معينة (تزيد عن السنة).

لهذا نجد بعض الحقوق تتمتع بمدة زمنية طويلة وأخرى قصيرة التحصيل أو على شكل متاحات، وتصنف

الحقوق داخل المؤسسة إلى:

- **حقوق الاستثمار:** إن سيولة هذا الحساب ماثلة لسيولة الاستثمارات، ولكن في الواقع ليست اعتمادات حقيقية ولا تسديدات لموردي الاستثمارات، بل هي مساهمة المؤسسة في رأس مال مؤسسة أخرى، أي تبقى لدى الغير وتزيد عن السنة، وبالتالي تستعمل المؤسسة هذه الاستثمارات المالية لمدة طويلة وتصنفها ضمن الأصول الثابتة.

- **الديون المشوك في تحصيلها:** يصبح احتمال انخفاض هذه الديون بمقدار عدم تسديدها فتوضع لها مؤونة ولا يمكن حذفها من الحقوق حتى يكون هناك مبرر، ولا يمكن وضعها ضمن مؤونات الحقوق وتحسب مع حقوق المؤسسة وتبقى في الأصول المتداولة إلا إذا علم الزبون سيدفع ما عليه من ديون بعد سنة فتضعها ضمن الأصول المتداولة لأنها متعلقة بدورة الاستغلال.

¹ المعهد التربوي الوطني، مرجع سابق، ص 41.

² ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 29.

2. تعديل عناصر الخصوم:¹

يتم تعديل عناصر الخصوم باستعمال مبدأ الاستحقاقية حيث تقسم الخصوم إلى جزأين وهما:

1.2. **الأموال الدائمة:** وهي الأموال التي تبقى في المؤسسة لمدة أكثر من سنة وهي تقابل القيم الثابتة لجانب الأصول وتشمل كل من الأموال الخاصة وكذا الديون الطويلة والمتوسطة والقصيرة الأجل إضافة إلى فرق إعادة التقدير.

2.2. **الأموال الخاصة:** وتشمل رأس مال المؤسسة الخاصة بالإضافة إلى الاحتياطات ونتائج رهن

التخصيص والمؤونات ومن أهم الحسابات التي تطرأ عليها التعديلات هي:

- **مؤونة الأعباء والخسائر:** وجدت لمواجهة تكاليف وأخطار محتملة الوقوع فإن تحققت هذه الأخطار تعتبر خسائر مؤكدة يجب دفعها في الأجل القصير لذلك تدرج ضمن الديون القصيرة الأجل.
- إذا كان هناك خسائر في مدة أكثر من سنة، يجب على المؤسسة تحمل تلك الخسائر فتدرج في الديون طويلة الأجل.
- في حالة عدم وقوع الخسائر فالمؤونات المتخصصة تسمى المؤونات غير المبررة فهي لم تغط شي فتخضع حينئذ لضريبة، والباقي يضاف إلى الاحتياطات.

3.2. **الديون المتوسطة والطويلة الأجل:** هي مجموع الديون التي تكون مدة استحقاقها تفوق السنة بمختلف أنواعها ومن بينها ديون الاستثمار التي تدفع غالباً على عدة أقساط سنوياً أن هذا الحساب يبقى في المؤسسة لمدة تزيد عن سنة، وفي كل سنة يطرح منه الدفعة التي تسدد في نفس السنة وبالتالي يضم إلى الديون قصيرة الأجل والباقي يضم إلى الديون طويلة الأجل.

4.2. **الديون قصيرة الأجل:** وهي القسم الثاني من الموارد وتشمل مجموعة الديون التي تستفيد منها المؤسسة لمدة لا تزيد عن السنة، وتشمل الموردين والضرائب الواجبة الدفع والتسبيقات وجزء من النتيجة الموزعة على العمال أو الشركاء وحسابات الشركاء ذات المدة القصيرة بالإضافة إلى العناصر الأخرى.

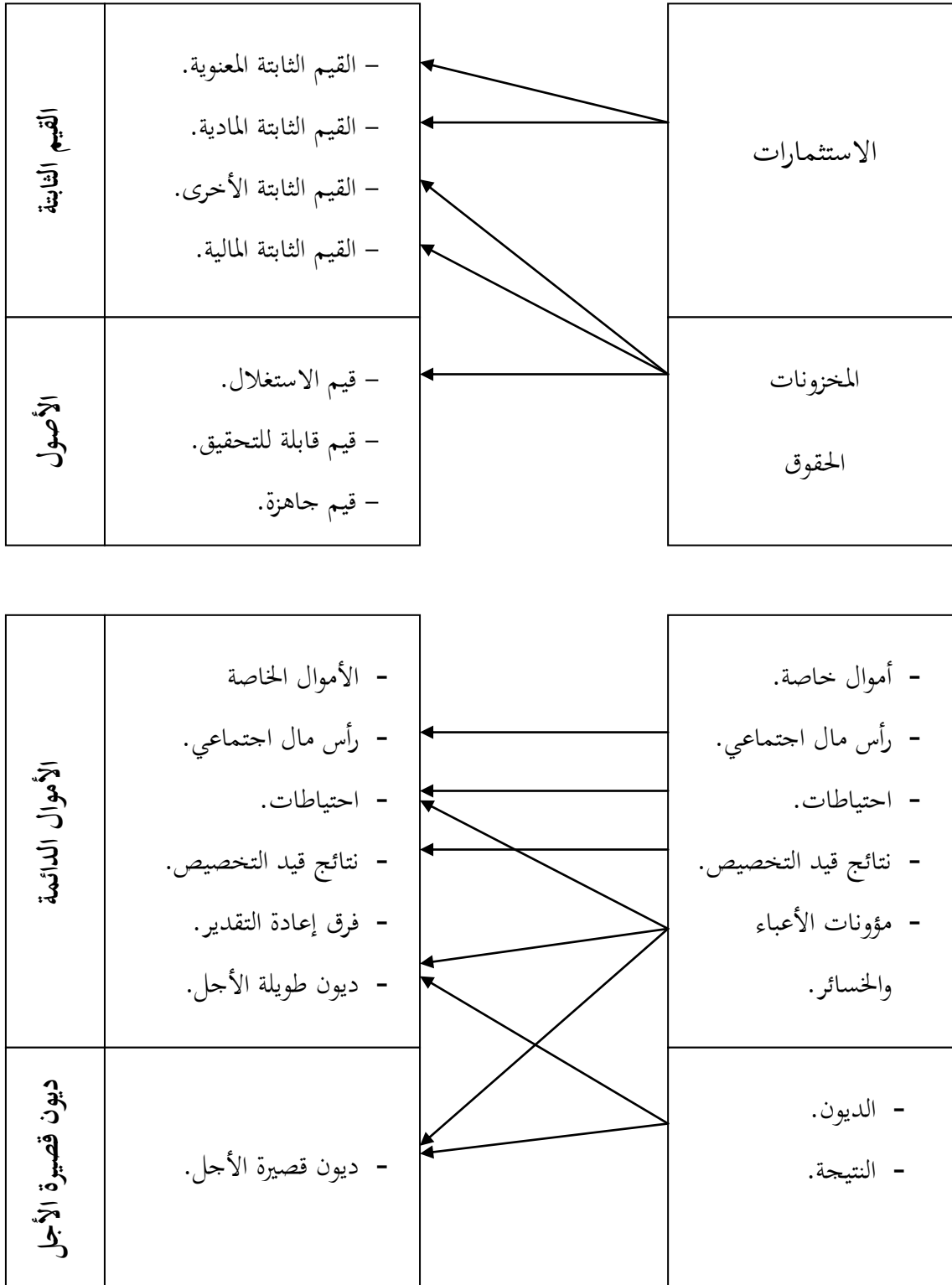
¹ ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص30

ومن أهم الحسابات التي تطرأ عليها التعديلات هي:

- **الضرائب على الأرباح:** نظرا لطبيعة الضريبة على الأرباح والزمن التي تحسب فيه فإن المؤسسة تدفع هذه الضريبة على شكل تسبيقات تقديرية خلال السنة، وفي آخر السنة يحسب الفرق بين المبلغ الحقيقي والمدفوع تقديريا ويسدد الفرق المستحق.
- **النتيجة:** بعد إخضاع النتيجة السنوية للضريبة على الأرباح فان مبلغ الضريبة يدفع خلال الشهر على الأكثر فيعثر بين قصير الأجل على المؤسسة ويمكن أن تأخذ النتيجة الصافية اتجاهين في توزيعها¹.

¹ ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 31.

شكل رقم (02): عملية التحول من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية



المصدر: يخلف عثمان، التسيير المالي والتحليل المالي، السلسلة العلمية في التقنيات لكلمة للسير، ج5،

3. شكل الميزانية المالية: الجدول رقم (02): شكل الميزانية المالية

الأصول	المبلغ الحقيقي	الخصوم	المبلغ الحقيقي
<p>1/ القيم الثابتة:</p> <ul style="list-style-type: none"> ● الاستثمارات : - القيم المعنوية. - أراضي. - تجهيزات إنتاج. - مباني. ● قيم ثابتة أخرى: - مخزون الأمان. - سندات المساهمة. - كفالات مدفوعة، - زبائن. 		<p>1/ الأموال الدائمة:</p> <ul style="list-style-type: none"> ● الأموال الخاصة: - رأس مال الشركة. - الاحتياطات. - فرق إعادة تقدير. ● ديون طويلة الأجل: - ديون الاستثمار. - قروض. - مؤونة طويلة الأجل. 	
مجموع الأصول الثابتة		مجموع الأموال الدائمة	
<p>2/ الأصول المتداولة:</p> <ul style="list-style-type: none"> ● قيم الاستغلال: - بضاعة. - موارد ولوازم. - منتجات تامة الصنع. ● قيم قابلة للتحقيق: - تسبيقات. - زبائن. - أوراق القبض. ● قيم جاهزة: - بنك. - ح.ج.ب. - صندوق. 		<p>2/ الخصوم المتداولة:</p> <ul style="list-style-type: none"> ● ديون قصيرة الأجل: - موردون. - ديون الاستثمار اقل من سنة - تسبيقات الاستغلال. - ضرائب منتجة. - نتيجة موزعة. - حصص الشركاء ومختلف الديون التي تاريخ استحقاقها اقل من سنة. 	
مجموع الأصول المتداولة		مجموع الخصوم المتداولة	
مجموع الأصول		مجموع الخصوم	

المصدر: بوشاشي بوعلام، المنبر في التحليل المالي وتحليل الاستغلال، دار هومة، الجزائر، 1998، ص 100.

4. تعريف الميزانية المالية:

بعد أن يقوم المحلل المالي بتعديل واختصار في الميزانية المحاسبية تظهر هذه الأخيرة ف شكل جديد والتي تسمى بالميزانية المالية التي يمكن تعريفها:

- "الميزانية المالية هي ميزانية محاسبية مصححة أو معدلة تستخدم في التحليل المالي"¹.
- الميزانية المالية هي جدول يتضمن جانبين جانب الأصول وجانب الخصوم، ترتب الأصول حسب درجة السيولة ومبدأ السنوية، وترتب الخصوم حسب تاريخ الاستحقاق ومبدأ سنوية الخصوم"².

المطلب الثاني: تقييم الأداء باستخدام مؤشرات التوازن المالي

إن غاية التحليل المالي هو تحقيق التوازن المالي بصفة مستمرة والسؤال المطروح هو: كيف نستطيع تحديد التوازن المالي للمؤسسة؟.

إن التوازن المالي يظهر في لحظة زمنية معينة بمقارنة رؤوس الأموال مع الأصول الثابتة، ويعبر عن هذا القانون الأساسي بتوازن رأس المال العامل ثم هناك نوع آخر من التوازن لا بد للمحلل المالي من دراسته ولكن هذا الأخير غير مستقر فهو يعكس التوازن الجاري ويعبر عنه باحتياجات رأس المال العامل ثم هناك توازن ثالث أكثر دقة وعلى المدى القصير ينبغي دراسته من طرف المحلل المالي وهو الخزينة.

1. رأس المال العامل:

إن المبدأ المحاسبي العام المحقق في الميزانية وهو تساوي مجموع الأصول على مجموع الخصوم يفرض من الناحية المالية أن تكون الاستعلامات ممولة من مصادر محددة من الخصوم، لكن نلاحظ أن عناصر الأصول المتداولة وعناصر الديون القصيرة الأجل يختلفان في المدة والقيمة حيث يمكن أن تكون الديون القصيرة الأجل تستحق التسديد في مدة أقصر من تحقيق عناصر الأصول المقابلة لها أي أن المؤسسة قد تكون مطالبة بتسديد ديونها قبل تحصيل حقوقها من الغير، وهنا تكون المؤسسة في حالة صعوبة اتجاه دائيتها لهذا فالحل الذي يجب أن تحققه المؤسسة هو توفير هامشي وفائض من الأموال الدائمة الذي يزيد عن تمويلها للأصول الثابتة وهذا الفائض يسمى رأس المال العامل.

¹ منصور عبد الكريم، المحاسبة العامة، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1992، ص 14.

² بوشاشي بوعلام، المنبر في التحليل المالي وتحليل الاستغلال، دار هومة، الجزائر، الطعة الثالثة، ص 66.

1.1. تعريف رأس المال العامل:

- هو الجزء المتبقي أو الفائض من تغطية الالتزامات المتداولة التي تم تمويلها من الأموال الدائمة، ولا يشكل رأس المال العامل استثمارا دائما ولكنه كما يشير اسمه فهو استخدام مستمر ويدور عدد من المرات خلال العام¹.
 - وذلك الجزء من الأموال الدائمة غير المستعملة في تمويل الأصول الثابتة أي الجاهزة لتمويل الأصول المتداولة وعليه فالتوازن المالي للمؤسسة يعتمد أساسا في تمويل الاستخدامات (الأصول الثابتة) عن طريق الموارد الثابتة².
- ويمكن حساب رأس المال العامل بطريقتين:

1.1.1. الحساب من أعلى الميزانية: هو ذلك الفائض من الأموال الدائمة بالنسبة للأصول الثابتة كما

هو موضح في العلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة.}$$

2.1.1. الحساب من أسفل الميزانية: هو ذلك الفائض من الأصول المتداولة بالنسبة للديون القصيرة

الأجل وهذا ما توضحه العلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأصول المتداولة} - \text{ديون قصيرة الأجل.}$$

2.1. أنواع رأس المال العامل:

عموما هناك ثلاث أنواع لرأس المال العامل وهي:

1.2.1. رأس المال العامل الخاص: هو المقدار الإضافي من الأموال الخاصة الموجهة أو التي تسمح

بتمويل الأصول الثابتة وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{رأس العمل الخاص} = \text{الأموال الخاصة} - \text{الأصول الثابتة.}$$

¹ عبد الغالي، الإدارة المالية المحاصرة مدخل اتخاذ القرار، المكتب العربي الحديث، جامعة الإسكندرية، ص 333.

² Centre de productive des transports، guide de gestion économique et financier، edition CELS، 1998، p45.

2.2.1. رأس المال العامل الإجمالي: يقصد به مجموع الأصول المتداولة التي يتكلف بها النشاط

الاستغلالي للمؤسسة ويمكن حسابه بالعلاقة التالية:

$$\text{رأس العمل الإجمالي} = \text{مجموع الأصول المتداولة}$$

الهدف من دراسته هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها المتداولة أي الأصول التي

يمكن استرجاعها في فترة قصيرة.

3.2.1. رأس المال العامل الأجنبي: هو ذلك الجزء من الأموال الخارجية التي تستعملها المؤسسة في تمويل

أصولها ويمكن حسابه بالعلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الأجنبي} = \text{مجموع الديون.}$$

$$\text{رأس المال العامل الأجنبي} = \text{رأس المال العامل الإجمالي} - \text{رأس المال العامل}$$

و هدف من دراسته تبيين مدى ارتباط المؤسسة مع الغير¹.

3.1. التفسير المالي لرأس المال العامل: يمكن تقديم التفسير المالي باستعمال علاقة حساب رأس المال

من أسفل الميزانية لأنها أكثر دلالة عن التوازن المالي وعليه تظهر أمامنا ثلاثة حالات:

• الأصول المتداولة = الديون القصيرة الأجل: وهذا يعني أن رأس المال العامل معدوم، وهو شكل يوضح

أن المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها في مواعيد استحقاقها وهذه الحالة صعبة المنال لعدم إمكانية المطابقة بين السيولة والتزامات لمدة طويلة.

• الأصول المتداولة < من الديون القصيرة الأجل: في هذه الحالة يكون فائض في السيولة في المدى القصير،

ويعبر عن ضمان قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في تاريخ استحقاقها.

• الأصول المتداولة > الديون القصيرة الأجل: معناه أن المؤسسة تعرف صعوبات مالية في الأجل القصير،

لأنها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها عند مواعيد استحقاقها وبالتالي عليها اتخاذ قرارات تصحيحية لتحقيق الاستقرار المالي.

¹ Patriek piget، gestion financière de l'entreprise، paris، édition economica، 1998، p 90.

2. احتياجات رأس المال العامل:

إن رأس المال العامل غير كاف لدراسة التوازن المالي لأنه لا يعطينا الصورة الدقيقة عن قدرة المؤسسة في الوفاء بالتزاماتها، لهذا كان من الضروري على المؤسسة أن تبحث عن جزء آخر مكمل له ما يسمى باحتياجات رأس المال العامل.

1.2. تعريف احتياجات رأس المال العامل:

يعرف على انه "قسط أو جزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة ارتباطا مباشرا بدورة الاستغلال التي لم تغطى من طرف الموارد الدورية"¹.

وبالتالي فهو الاحتياج الصافي الناتج عن دورة الاستغلال التي تحتاج إلى تمويل عملياتها الشرائية والتخزينية والإنتاجية... ووجود فوارق زمنية بين التدفقات النقدية والحقيقية من جهة والتدفقات النقدية من جهة أخرى يؤدي إلى ظهور "احتياج رأس المال العامل" بحيث أن جزء من هذه الاحتياجات المرتبطة بالاستغلال يتم تمويلها بواسطة استغلال قصيرة الأجل كديون الموردين وديون الاستغلال الأخرى، والباقي يعتبر احتياج صافي للتمويل يدعى "احتياجات رأس المال العامل" ويمكن حساب احتياجات رأس المال العامل بالعلاقة²:

$$\text{احتياجات رأس المال العامل} = \text{القيم غير الجاهزة} + \text{قيم الاستغلال} - (\text{الديون قصيرة الأجل} - \text{السلفات المصرفية}).$$

أو:

$$\text{احتياجات رأس المال العامل} = (\text{الأصول المتداولة} - \text{القيم الجاهزة}) - (\text{ديون قصيرة الأجل} - \text{سلفات مصرفية}).$$

كما يمكن حساب احتياجات رأس المال العامل من دورة الاستغلال كما يلي³:

$$\text{احتياجات رأس المال العامل} = \text{احتياجات الدورة} - \text{موارد الدورة}.$$

¹ E Langlois M Mollet، gestion financières، paris، édition Foucher، 1998، P33.

² بوعلام بوشاشي، مرجع سابق، ص 109.

³ ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 293.

2.2. حالات احتياجات رأس المال العامل: لاحتياجات رأس المال العامل ثلاث حالات هي:

1.2.2. موجب: رأس المال العامل $0 <$

أي احتياجات التمويل أكبر من موارد التمويل، فدورة الاستغلال لا تغطي كل احتياجاتها والمؤسسة بحاجة إلى رأس مال عامل موجب أي إيجاد موارد خارج دورة الاستغلال وهي رأس المال العامل.

2.2.2. سالب: رأس المال العامل $0 >$

هذا يعني أن احتياجات التمويل أقل من موارد التمويل وفي هذه الحالة الموارد تغطي احتياجاتها لذا فالمؤسسة بغير حاجة إلى رأي المال عامل موجب نظريا ولكن تطبيقيا على المؤسسة أن توفر رأس مال عامل لمواجهة الأخطار المحتملة.

3.2.2. معدوم: رأس المال العامل $0 =$

هذا يعني أن احتياجات التمويل مساوية لموارد التمويل، في هذه الحالة تغطي دورة الاستغلال فالمؤسسة هنا لا تحتاج إلى تمويل خارج دورة الاستغلال.

3. الخزينة:

تلعب الخزينة دورا أساسيا في المؤسسة وترجم التوازن المالي على المدى القصير ما بين رأس المال العامل الثابت نسبيا واحتياجات رأس المال العامل المتذبذب عبر الزمن، لذا تعتبر الخزينة مؤشرا هاما من مؤشرات التوازن المالي.

1.3. تعريف الخزينة:

يمكن تعريف خزينة المؤسسة بأنها محصلة التدفقات النقدية الخارجة والداخلية من وإلى المؤسسة في لحظة معينة.

"إن الخزينة لمؤسسة ما في تاريخ محدد هي الفرق في ذلك التاريخ بين الموارد التي وضفتها لتمويل النشاط والاحتياجات التي تستعمل في ذلك النشاط حيث كلما كانت الموارد أكبر من الاحتياجات كان هناك فائض في الخزينة وتسمى بالخبزينة الموجبة أما إذا كان العكس أي الموارد اصغر من الاحتياجات فنقول أنها سالبة"¹.

¹ Henri mimier et autre، la trésorerie de l'entreprise، tome 1، paris، 1997، p 04.

و يمكن حساب الخزينة بطريقتين هما:

• الطريقة الأولى:

$$\text{الخزينة} = \text{القيم الجاهزة} - \text{السلفات المصرفية.}$$

• الطريقة الثانية:

$$\text{الخزينة} = \text{رأس المال العامل} - \text{احتياجات رأس المال العامل.}$$

من خلال العلاقة الموضحة أعلاه نجد أن وضعية الخزينة ترتبط برأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل وعند تحليل الوضعية نكون أمام ثلاث حالات:

• خزينة الموجبة:

أي رأس المال العامل أكبر من احتياجات رأس المال العامل فالمؤسسة تجمد جزء من أموالها وهذا بطرح مشكل الربحية وعلى هذا يجب على المؤسسة أن تعالج بعض التزاماتها أو تمديد آجال التسديد للزبائن .

• الخزينة السالبة:

في هذه الحالة رغم وجود رأس المال العامل إلا أنه أقل من احتياجات رأس المال العمل وعليه فان الخزينة سالبة أي هناك نقص في السيولة وأن المؤسسة عاجزة عن توفير السيولة اللازمة لتغطية الديون المستحقة، إذن هناك عجز هيكلية.

• الخزينة المعدومة (المثلى):

في هذه الحالة نجد أن رأس المال العامل قد قام بتلبية كل احتياجاته، بمعنى أدق نجد تطابق بين السيولة المتوفرة استحقاقية الديون، وهي الوضعية المثلى للخزينة وهي صعبة المنال لأنها لا تأتي إلا بالاستخدام الأمثل لموارد المؤسسة.

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي عن طرق النسب المالية

يعتبر التحليل المالي باستخدام النسب المالية من أكثر الوسائل استخداماً لتقييم أداء المؤسسة، بل إن التحليل المالي هو الأداة الرئيسية لتقييم الأداء سواء على مستوى المؤسسة أو على المستوى الكلي، لأن عملية التحليل المالي تسبق عملية اتخاذ القرار وبالتالي فهي تخدم أغراض التخطيط، كما أنها تلي مرحلة التنفيذ، ومن ثم فهي تخدم عملية التقييم والرقابة والمتابعة، كما أنها تمثل نقطة البداية عند التفكير في المستقبل والتنبؤ وعليه يمكن إعطاء تعاريف مختلفة للنسب المالية:

- "تعتبر النسب المالية عن العلاقة بين متغيرين يخضعان لعمليات مالية، وذلك لمحاولة تفسير العلاقة بينهما من أجل الوصول إلى نتيجة تساعد المحلل المالي في اتخاذ القرار"¹.
 - "وبالنسبة المالية يتمكن المسير من متابعة مدى تطور المؤسسة واتجاهات هذا التطور ومن ثم اتخاذ قرارات رشيدة تعطي صورة واضحة للمهتمين بالوضع المالية للمؤسسة (مساهمين، بنوك، زبائن، موردون)².
 - و يمكن استخدام النسب المالية بصورة عديدة منها:³
 - تطبيق معايير قاطعة على أساس أن النسب المالية التي تقل عن النسب المعيارية تعطي مؤشراً عن نقط الضعف وتتطلب تحليلاً إضافياً.
 - مقارنة النسب المالية بمتوسط نسب الصناعة لاكتشاف الفجوات التي تحتاج إلى جهد إضافي.
 - دراسة خط الاتجاه للنسب على مدار الزمن بحيث يتمكن المحلل من التنبؤ بالتغيرات في المستقبل.
 - مزج النسب المالية مع التحليل الفني للتوصل إلى القرارات الاستثمارية.
- إن استخدام النسب المالية في التنبؤ بالمستقبل هو أمر شائع للغاية ويتم حساب بعض النسب من الأرقام الموجودة في القائمة المالية، ولكن في دراستنا هذه سوف نسلط الضوء على النسب المالية ذات الدلالة والأهمية والتي يعتمد عليها المحلل المالي:
- نسب الهيكلية.
 - نسب السيولة.
 - نسب النشاط.
 - نسب المرودية.

¹ سمير محمد عبد العزيز، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، مكتبة الإشعاع، مصر، 1998، ص 229.

² Vizza vona، 'pratiqur de gestion' édition Berti، 1991، p 51.

³ محمد صالح حناوي، تحليل وتقييم الأوراق المالية، الدار الجامعية، إسكندرية، ص 108.

1. نسب الهيكلية:

هي النسب التي تصف الوضعية المالية للمؤسسة في وقت معين فهي تفسر العلاقة الموجودة بين مختلف عناصر الأصول والخصوم وحسب عناصر الميزانية المالية يمكننا استنتاج نوعين من نسب الهيكلية تتمثل في:¹

أ. الأصول الثابتة مجموع الأصول	ب. قيام الاستغلال مجموع الأصول
ج. القيم غير الجاهزة مجموع الأصول	د. القيم الجاهزة مجموع الأصول

1.1. نسب هيكلية الأصول: تسمح هذه النسب بقياس ثقل وأهمية كل نوع من أنواع الأصول وذلك من

خلال مقارنته مع مجموع الأصول ويمكن إيضاحها حسب الجدول التالي:

إن مختلف هذه النسب تقيس الإمكانيات المتوفرة لدى المؤسسة، أي مدى قدرتها في إحداث تغيرات بصورة صريحة في مكونات أصولها والتكيف مع شروط السوق، كما توضح لنا كيفية توزيع أموال المؤسسة.²

2.1. نسب هيكلية الخصوم: تسمح هذه النسب بمعرفة مدى ارتباط المؤسسة بالغير على المدى الطويل

أو القصير كما في جانب الأصول يمكننا استخراج هيكلية الاستدانة من خلال النسب التالية:

- نسبة الأموال الخاصة = (رأس المال الخاص / مجموع الخصوم) / 100.
- نسبة الديون طويلة الأجل = (ديون طويلة الأجل / مجموع الخصوم) / 100.
- نسبة الديون قصيرة الأجل = (ديون قصيرة الأجل / مجموع الخصوم) / 100.

¹ Pierre Couso، la gestion financière de l'entreprise، paris édition DUNOD، 1981، p207.

² ملخص من إعداد لبيديهي حسين، لخطف عثمان، المطبوعات الجامعية، ملف رقم 06، 1996، ص 67.

2. نسب السيولة:

تهدف هذه المجموعة من النسب إلى تحليل وتقييم مركز رأس المال العامل كما توضح لنا مدى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها في الأجل القصير كما تقيس التوازن المالي والإجمالي، وتمثل هذه النسب في:¹

1.2. **نسبة سيولة الأصول:** تسمح بتقييم أهمية الأصول المتداولة بالنسبة لمجموع الأصول وتحسب وفقا للعلاقة التالية:

$$\text{نسبة سيولة الأصول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{مجموع الأصول}}$$

تختلف هذه النسبة حسب القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة، فهي عادة تفوق 0.5 في قطاع التجارة والخدمات.

2.2. **نسبة السيولة العامة:** تقيس قدرة المؤسسة على الوفاء في المدى القصير وتحسب وفقا للعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الديون القصيرة الأجل}}$$

عموما يجب أن تكون هذه النسبة موجبة حتى تكون المؤسسة قادرة على مواجهة التزاماتها ولكن القاعدة لها استثناءات بحكم القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة.

وتبقى هذه النسب عامة، لا تعطي معلومات كافية عن وضعية المؤسسة، وقدرتها على الوفاء لذا عادة ما تكمل بالنسب الآتية:

3.2. **نسبة السيولة الفورية (الخزينة الحالية):** تقيس قدرة المؤسسة على تغطية ديونها القصيرة الأجل بالأموال السائلة التي تتوفر عليها وتحسب وفقا للعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة الفورية (الخزينة الحالية)} = \frac{\text{متاحات (قيم جاهزة)}}{\text{الديون القصيرة}}$$

يجب أن تساوي هذه النسب الواحد على الأقل: أثناء حالة وجود ديون قصيرة الأجل بمدة استحقاق تزيد عن أسبوع أو شهر يجب أن تكون اقل من الواحد حتى تصل الحال فائض في السيولة.

¹ خالد الراوي، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 1421هـ - 2000م، ص 60.

4.2. نسبة السيولة الآجلة (الخزينة العامة): تقيس مدى قدرة المؤسسة على تسديد ديونها دون اللجوء لبيع

مخزونها ويتم حسابها وفق العلاقة:

$$\text{نسبة السيولة الآجلة (الخزينة العامة)} = \frac{\text{قيمتها ليل للتحقيق} + \text{المتاحات}}{\text{الديون قصيرة}} =$$

هذه النسبة يجب أن تقترب من الواحد وأن تتجاوز 0.75 عموماً.

3. نسب النشاط (الدوران):

تقيس هذه النسب مدى كفاءة الإدارة في توليد المبيعات من الأصول، أي تقيس مدى فعالية المؤسسة في استخدام الموارد المتوفرة لديها، أو بمعنى آخر هل أن الاستثمار في الأصول اقل أو أكثر من اللازم؟ فالاستثمار المبالغ فيه في المخزون مثلاً، يعني أن جزءاً من أموال المؤسسة مجمد في المخازن ولا يدر ربحاً، بينما الاستثمار الأقل من اللازم في المخزون قد يؤدي إلى ضياع فرص كبيرة على المؤسسة¹.

ومن النسب التي تهتم بها المؤسسة نجد:

1.3. مدة دوران الزبائن: تغطي هذه النسبة المدة الممنوحة للزبائن لتسديدها عليهم وتعطي هذه النسبة

بالعلاقة التالية:

$$\text{مدة دوران الزبائن} = \frac{\text{الزبائن} + \text{اوراق القبض}}{\text{TTC رقم الاعمال}} \times 360$$

2.3. مدة دوران الموردين: تبين لنا هذه النسبة المدة الممنوحة من طرف الموردين للتسديد وتحسب

بالعلاقة التالية:

$$\text{مدة دوران الموردين} = \frac{\text{الموردين} + \text{اوراق الدفع}}{\text{مشتريات السنة}} \times 360$$

¹ عبد المعطي رضا، محفوظ احمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 257.

3.3. مدة دوران المخزونات: تعمل المؤسسة على جعل هذه السنة في ادني قيمة لها ويمكن إيجاد مدة

دوران المخزونات كما يلي:

$$= \frac{\text{متوسط البضائع}}{\text{تكلفة شراء}} \times 360 \text{ مدة دوران البضائع}$$

$$= \frac{\text{متوسط الايخزون}}{\text{تكلفة شراء المواد}} \times 360 \text{ مدة دوران المواد الأولية}$$

$$= \frac{\text{متوسط المبلغ مخزون}}{\text{تكلفة الانتاج}} \times 360 \text{ مدة دوران المنتجات التامة}$$

4 . نسب المردودية:

تهدف مؤسسة الأعمال لتحقيق إلى ربح بدون ربح لا يمكن جذب أموال كانت من المقرضين أو المساهمين، إن استمرار المؤسسة لأجل طويل إنما يعتمد على تحقيق إيرادات كافية لتغطية الالتزامات، وتحقيق معدل عام مرضي للمساهمين أو الملاك، وتهتم الإدارة العليا بمؤشرات الربحية لأنها تمثل مقاييس لكفاءة الأداء للمؤسسة أمام جميع الأطراف ذات المصلحة¹.
ونجد أهم هذه النسب في:²

1.4. نسبة المردودية الإجمالية: لتقييم مردودية مؤسسة ما نقارن بين كل من رقم الأعمال الصافي أو

النتيجة مع إمكانيات الموضوعة تحت تصرف المؤسسة للحصول على هذا المردود تحسب بالطريقة التالية:

$$= \frac{\text{رقم الأرباح الصافي}}{\text{اجمالي رأس المال}} \text{ نسبة رأس المال الدائم}$$

$$= \frac{\text{رقم الأرباح الصافي}}{\text{رأس المال}} \text{ نسبة رأس المال الخاص}$$

¹ علي احمد أبو الحسن، المحاسبة الإدارية المتقدمة، اتخاذ القرارات، تقارير الأداء وتقييم الأداء، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، ص 290.

² ناصر دادى عدون، تقنيات مراقبة التسيير، مرجع سابق، ص 56.

2.4. نسبة المردودية المالية: هي النتيجة الصافية المتحصل عليها باستخدام الأموال الخاصة للمؤسسة كما

تقيس كفاءة المسير في جعل رأس المال الخاص أكثر مردودية يعبر عنها بالنسبة التالية:

$$\text{نسبة المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الخاطفة}}{\text{الاموال}}$$

3.4. نسبة المردودية الاقتصادية: تقيس لنا هذه النسبة مدى كفاءة استعمال الموارد لحساب الأرباح

بغض النظر عن طريقة التمويل لهذه الموارد وهي تحسب كما يلي:

$$\text{نسبة المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{النتيجة الاصلية}}{\text{مجموع}}$$

4.4. نسبة المردودية التجارية: تهتم هذه المردودية بتقييم نشاط المؤسسة وذلك بمقارنة رقم الأعمال المحقق

بالنتيجة إذ يتطلب على المؤسسة الحصول على ربح وعليه يمكن حساب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة المردودية التجارية} = \frac{\text{النتيجة الاعمال}}{\text{رقم}}$$

خلاصة:

حتى تتمكن المؤسسة الاقتصادية من تحديد نقاط القوة والضعف في عملية تسييرها، كان لابد عليها من القيام بعملية تقييم وتحسين الأداء، حيث يلعب تقييم الأداء أهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي وذلك للتأكد من كفاءة استخدام الموارد المتاحة والتحقق من تنفيذ الأهداف المسطرة داخل المؤسسة.

ويتضح لنا أن التحليل المالي هو الأداة التي يستعملها العديد من الأطراف الذين لهم علاقة بالمؤسسة بهدف معرفة الوضعية المالية الحقيقية لها، تقييم أدائها واتخاذ القرارات المناسبة، وذلك من خلال دراسة القوائم المالية المنشورة وفهمها، بحيث يقوم المحلل المالي معالجتها ويستقرئ منها ملاحظاته واستنتاجاته، ومن أهمها الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج باعتبارهما الوثيقتين الأساسيتين التي تتوقف بعدم وجودها عميلة التحليل.

الفصل الثالث:

الدراسة التطبيقية

المبحث الأول: التعريف بالشركة محل الدراسة
المطلب الأول: تعريف خاص بالمركب المدروس
1. تاريخ الغاز النفطي المميع:

يعود تاريخ الغاز النفطي المميع في أواخر الخمسينيات ثم اكتشاف الغاز النفطي المميع في حقول حاسي مسعود لكن استغلاله كان ضعيفا لقلة الإمكانيات حيث اقتصر على تزويد السوق الوطنية فقط، ومع مطلع السبعينات حيث تمت اكتشافات أخرى في منطقة حاسي الرمل رمل تطور الحاجة في استعمال هذه الثروة بدا التفكير في كيفية هذا الطلب تحت ضغط الإمكانيات ضعيفة خاصة فيما يخص بالتصدير حيث كان يصدر في شكله الخام ثم يعد استيراده وهذا لعدم وجود مصانع تقوم بتحويله إلى منتج نهائي.

على هذا الأساس م إنشاء مركب GP2/Z لكن طاقته الإنتاجية كانت محدودة ونظرا لهذه الظروف جاءت نشأة مركب GP1/Z ليتم استغلال غاز النفط المميع بشكل جيد.

1.1. تقديم مركب GP1/Z:

يعد مركب GP1/Z التابع لمؤسسة سوناطراك والمسمى GP1/Z من آخر المجمعات الصناعية في منطقة أرزيو يقع بين محول الطاقة الكهربائية المركزية لمرسى الحجاج شرقا ومركبات GNL غربا حيث يتربع على مساحة 120 هكتار في حدود الطريق رقم 11 وشاطئ البحر الأبيض المتوسط. إن مهمة إنشاء المركب أوكلت إلى المؤسسة اليابانية، وسلم رسميا إلى مؤسسة سوناطراك بتاريخ 02 ديسمبر 1984 صاحبة المشروع ونظرا لأهميته فلن الانطلاقة الفعلية لنشاط المركب جعلته يحتل مكانة هامة ضمن مشاريع سوناطراك في اقتحام السوق العالمي لهذا النوع من الغازات، وقد عرف المركب انطلاق أول شاحنة لتزويد السوق الوطنية بغاز البوتان في 31 ديسمبر 1983.

أما شحن أول باخرة غاز الروبان المبرد الموجه للتصدير فكان بتاريخ 20 فبراير 1984. إن مصدر المركب من الغاز المادة الأولية هي آبار حاسي مسعود وحاسي الرمل فبعد أن يصل المنتج الخام عبر أنبوب

OLEOUDUC بالأقسام التالية :

• قسم التغذية والتخزين:

وظيفة تغذية المركب بالغاز النفطي المميع، ويتكون من 12 خزان مخصصة لهذا الغرض.

• قسم نزع الماء:

يتكون هذا القسم من 3 أجهزة للتخفيف وقسم خاص بتدفئة الغاز وخزان لفصل الماء وهذا في كل وحدة للإنتاج والتي تسمى القطار Train.

• قسم تفرقة الغازات:

يتم فيه استخلاص نوعين من الغازات وهما غاز البوتان Gaz Butane وغاز البروبان Gaz Propane الموجود بكثرة في الغاز النفطي المميع وبعد أن يصبح المنتج جاهزا توجه كمية منه مباشرة للتخزين بدرجة حرارة عادية في انتظار شحنها عن طريق الشاحنات أما الكمية الأخرى فتتمر بعملية التبريد حيث تخصص لكل منتج درجة حرارة مناسبة تناسبه البوتان 2° البروبان 40° بعدها تنقل هذه الغازات إلى 6 خزانات ضخمة 3 لكل منتج سعة الخزان 70000 لتشحن بالسفن وتوجه للتصدير.

تقدر طاقة الإنتاج المركب بحوالي 7 ملايين طن سنويا بقوة عاملة تقدر ب 645 عاملا موزعين على مختلف المستويات التنظيمية للمركب وقد سجلت آخر الإحصائيات وهي كالآتي:

- 2 جوان 1998 زيادة حجم الطاقة 70.2 طن.
- 31 ديسمبر 2004 رقم قياسي 6،5560558 طن GPL.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمركب GP1/Z

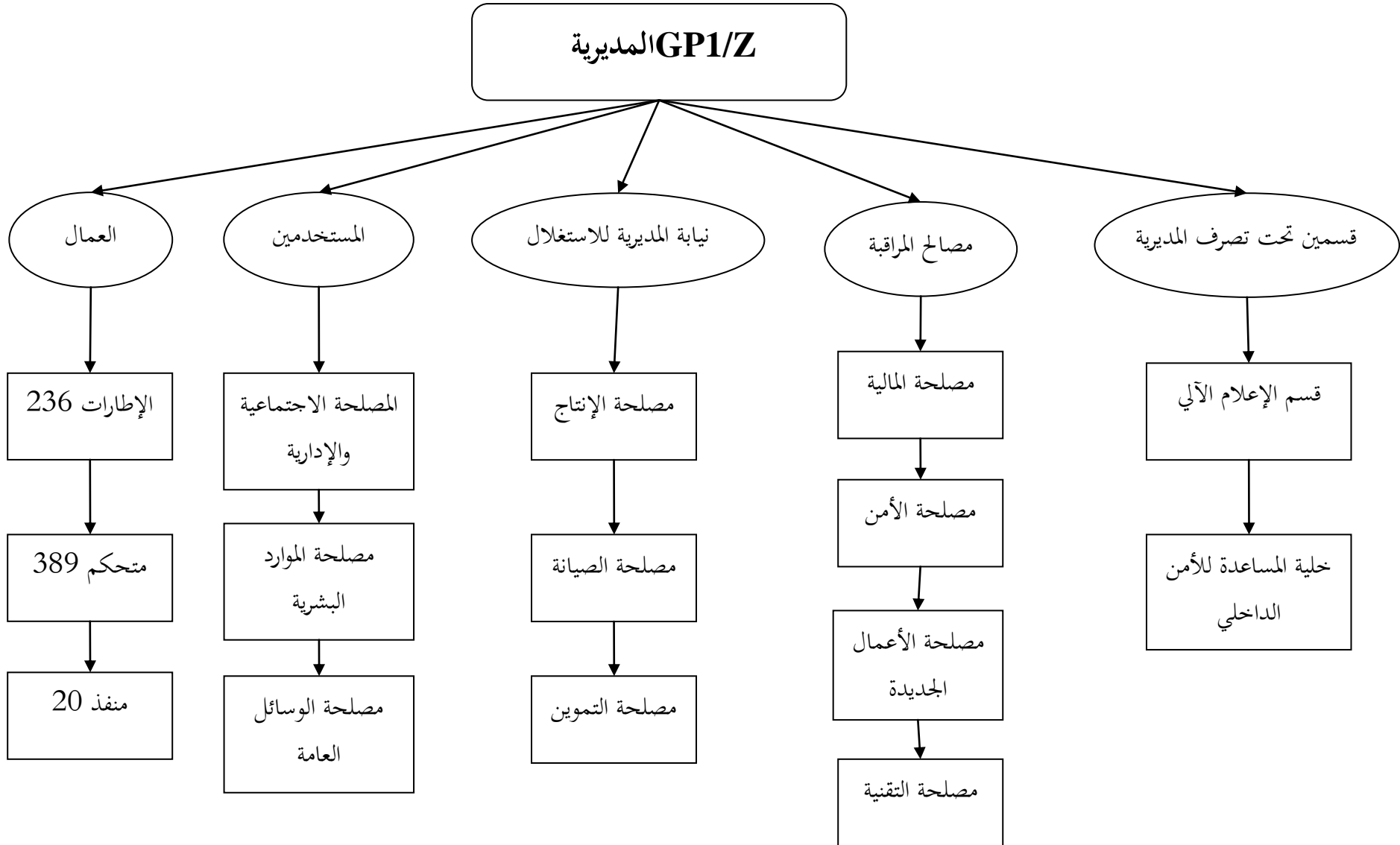
إن المركب GP1/Z يتكون من مديرية واثان من النيابة الأولى خاصة بالمستخدمين وثانية تخص الاستغلال، وأيضا أربعة مصالح للمراقبة وقسمين تحت تصرف المباشر للمديرية:

- مصلحة المالية.
- مصلحة الأمن.
- مصلحة الأعمال الجديدة.
- المصلحة التقنية.
- قسم الإعلام الآلي قسم التنظيم.
- خلية مساعدة للأمن الداخلي.
- نيابة المديرية للاستغلال التي تتأرض ثلاث (03) مصالح:
 - ✓ مصلحة الإنتاج.
 - ✓ مصلحة الصيانة.
 - ✓ مصلحة التموين.
- نيابة مديرية المستخدمين التي بدورها تتأرض ثلاث (03) مصالح:
 - ✓ المصلحة الاجتماعية والإدارية.
 - ✓ مصلحة الموارد البشرية.
 - ✓ مصلحة الوسائل العامة.

كما يحتوي المركب على مجموعة من العمال على الشكل التالي:

- الإطارات: 236
- متحكم: 389
- منفذ: 20
- المجموع: 645 منهم 632 مداومين لعملهم و 13 منقطعين عنه.

شكل رقم (03): الهيكل التنظيمي



المبحث الثاني: التحليل المحاسبي لمركب GP1/Z
المطلب الأول: تقديم الميزانيات للسنوات الثلاثة (2012، 2013، 2014)
الجدول رقم (03): الميزانية المحاسبية في 2012/12/31

الأصول			
البيان	المبلغ الإجمالي	الاهلاكات والمؤونات	المبلغ الصافي
الأصول الغير جارية			
-تثبيات عينية	35 262 640	33 527 335	1 735 304
-تثبيات جاري انجازها	87 638 781		87 638 781
-قروض وأصول مالية أخرى غير جارية	28 357 711		28 357
مجموع الأصول غير الجارية	122 929 778	33 527 335	89 402 443
الأصول الجارية			
-مخزونات جارية	1 449 488	19 534	1 429 954
-زبائن	24 360		24 360
-مديون آخرون	12 873	233	12 639
-أصول جارية أخرى	679		679
-الخزينة	2 529 703		2 529 703
مجموع الأصول الجارية	4 017 105	19 768	3 997 337
مجموع الأصول	126 946 885	3 357 104	93 399 780

الخصوم	
المبلغ الإجمالي	البيان
	رؤوس الأموال الخاصة
293 671	- النتيجة الصافية
91 291	- الأسهم الأخرى - الأرباح المحتجزة
91 383 041	- حسابات الارتباط
91 768 004	مجموع رؤوس الأموال الخاصة
	الخصوم الغير جارية
19 436	مؤونات والإيرادات المؤجلة
19 436	مجموع الخصوم الغير جارية
	الخصوم الجارية
1 340 110	موردون وحسابات ملحقه
272 229	ديون أخرى
1 612 339	مجموع الخصوم الجارية
93 399 780	مجموع الخصوم

المصدر: وثائق مقدمة من المؤسسة

الجدول رقم (04): الميزانية المحاسبية في 2013/12/31

الأصول			
المبلغ الصافي	الامتلاكات والمؤونات	المبلغ الإجمالي	البيان
			الأصول الغير جارية
12 043	12 043	24 086	- تثبيات غير معنوية
80 315 318	41 477 433	121 792 751	- تثبيات عينية
2 081 850		2 081 850	- تثبيات جاري انجازها
26 316		26 316	- قروض وأصول مالية أخرى غير جارية
82 435 528	41 489 477	123 925 005	مجموع الأصول غير الجارية
			الأصول الجارية
1 585 898	25 448	1 611 347	- مخزونات جارية
21 016		21 016	- زبائن
27 282		27 282	- مدينون آخرون
93 126		93 126	- أصول جارية أخرى
1 506 461		1 506 461	- الخزينة
3 233 787	25 448	3 259 236	مجموع الأصول الجارية
85 669 315	41 514 926	127 184 241	مجموع الأصول

الخصوم	
المبلغ الإجمالي	البيان
	رؤوس الأموال الخاصة
630 817	- نتيجة صافية
91 291	- الأسهم الأخرى - الأرباح المحتجزة
84 120 937	- حسابات الارتباط
84 843 046	مجموع رؤوس الأموال الخاصة
	الخصوم الغير جارية
	- مؤونات والإيرادات المؤجلة
	- مجموع الخصوم الغير جارية
	الخصوم الجارية
378 103	- موردون وحسابات ملحقة
448 165	- ديون أخرى
826 268	مجموع الخصوم الجارية
85 669 315	مجموع الخصوم

المصدر: وثائق مقدمة من المؤسسة

الجدول رقم (05): الميزانية المحاسبية في 2014/12/31

الأصول			
المبلغ الصافي	الامتلاكات والمؤونات	المبلغ الإجمالي	البيان
			الأصول الغير جارية
7 226	46 860	24 086	- تثبيات غير معنوية
73 253 124	49 196 646	122 449 771	- تثبيات عينية
1 856 522		1 856 522	- تثبيات جاري انجازها
28 402		28 402	- قروض وأصول مالية أخرى غير جارية
75 145 276	49 213	124 358 783	مجموع الأصول غير الجارية
			الأصول الجارية
1 525 363	20 100	1 545 464	- مخزونات جارية
20 743		20 743	- زبائن
4 621		4 621	- مدينون آخرون
215 919		215 919	- أصول جارية أخرى
1 601 408		1 601 408	- الخزينة
3 368 055	20 100	3 388 156	مجموع الأصول الجارية
78 513 332	49 233 608	127 746 940	مجموع الأصول

الخصوم	
المبلغ الإجمالي	البيان
	رؤوس الأموال الخاصة
701 991	- نتيجة صافية
	- الأسهم الأخرى - الأرباح المحتجزة
76 913 634	- حسابات الارتباط
77 615 626	مجموع رؤوس الأموال الخاصة
	الخصوم الغير جارية
	- مؤونات والإيرادات المؤجلة
	مجموع الخصوم الغير جارية
	الخصوم الجارية
500 206	- موردون وحسابات ملحقة
397 499	- ديون أخرى
897 705	مجموع الخصوم الجارية
78 513 332	مجموع الخصوم

المصدر: وثائق مقدمة من المؤسسة

المطلب الثاني: إعداد الميزانية المالية المختصرة (2012، 2013، 2014)

للقيام بعملية حساب وتحديد مؤشرات تقييم الأداء المالي، كان لابد من إعداد الميزانيات المالية المختصرة لسنوات 2012، 2013، 2014 انطلاقاً من الميزانيات المحاسبية التي تحسب منها مختلف المؤشرات والنسب المالية، وهي كما يلي:

1 - الميزانية المالية المختصرة 2012:

الجدول رقم (06): الميزانية المالية المختصرة 2012

الأصول	2012	%	الخصوم	2012	%
الأصول الثابتة:	89 402 442	95.72	أموال خاصة:	91 768 003	98.25
-تثبيتات غير معنوية			-نتيجة صافية	293 671	0.31
-تثبيتات عينية	1 735 304	1.86	الأسهم الأخرى-الأرباح المحتجزة	91 291	0.1
-تثبيتات جاري انجازها	87 638 781	93.83	-حسابات الارتباط	91 383 041	97.84
-قروض وأصول مالية					
-أخرى غير جارية	28 357	0.03			
قيم الاستغلال:	1 429 954	1.53	ديون طويلة الأجل:	19 436	0.02
مخزونات جارية	1 429 954	1.53	مؤونات والإيرادات المؤجلة	19 436	0.02
قيم محققة:	37 678	1.04	ديون قصيرة الأجل:	1 612 338	1.73
- زبائن	24 360	0.02	- موردون وحسابات ملحقه	1 340 110	1.43
- مدينون آخرون	12 639	0.01	- ديون أخرى	272 228	2.29
- أصول جارية أخرى	679	0.001			
قيم جاهزة:	2 529 703	2.71			
الخزينة	2 529 703	2.71			
مجموع الأصول	93 399 777	100	مجموع الخصوم	93 399 777	100

2 - الميزانية المالية المختصر 2013:

الجدول رقم (07): الميزانية المالية المختصرة 2013

الأصول	2013	%	الخصوم	2013	%
الأصول الثابتة:	82 435 527	96.23	أموال خاصة:	84 843 045	99.04
-تثبيتات غير معنوية	12 043	0.01	-نتيجة صافية	630 817	0.74
-تثبيتات عينية	80 315 318	93.75	الأسهم الأخرى - الأرباح المحتجزة	91 291	0.11
-تثبيتات جاري إنجازها	2 081 850	2.43	-حسابات الارتباط	84 120 937	98.19
-قروض وأصول مالية أخرى					
-غير جارية	26 316	0.03			
قيم الاستغلال:	1 585 898	1.85	ديون طويلة الأجل:		
مخزونات جارية	1 585 898	1.85	مؤونات والإيرادات المؤجلة		
قيم محققة:	141 424	0.17	ديون قصيرة الأجل:	826 265	0.96
-زبائن	21 016	0.02	-موردون وحسابات ملحقة	378 103	0.44
-مدينون آخرون	27 282	0.03	-ديون أخرى	448 162	0.52
-أصول جارية أخرى	93 126	0.11			
قيم جاهزة:	1 506 461	1.76			
الخزينة	1 506 461	1.76			
مجموع الأصول	85 669 310	100	مجموع الخصوم	85 669 310	100

3 - الميزانية المالية المختصرة 2014:

الجدول رقم (08): الميزانية المالية المختصرة 2014

الأصول	2014	%	الخصوم	2014	%
الأصول الثابتة:	75 145 274	95.71	أموال خاصة:	77 615 625	98.86
- تشيئات غير معنوية	7 226	0.01	- نتيجة صافية	701 991	0.89
- تشيئات عينية	73 253 124	93.30	الأسهام الأخرى - الأرباح المحتجزة		
- تشيئات جاري إنجازها	1 856 522	2.36	- حسابات الارتباط	76 913 634	97.96
- قروض وأصول مالية					
- أخرى غير جارية	28 402	0.04			
قيم الاستغلال:	1 525 363	1.94	ديون طويلة الأجل:		
مخزونات جارية	1 525 363	1.94	مؤونات والإيرادات المؤجلة		
قيم محققة:	241 283	0.31	ديون قصيرة الأجل:	897 703	1.14
- زبائن	20 743	0.03	- موردون وحسابات ملحقة	500 206	0.64
- مدينون آخرون	4 621	0.01	- ديون أخرى	397 497	0.51
- أصول جارية أخرى	215 919	0.28			
قيم جاهزة:	1 601 408	2.04			
الخزينة	1 601 408	2.04			
مجموع الأصول	78 513 328	100	مجموع الخصوم	78 513 328	100

المطلب الثالث: مؤشرات التوازن المالي (2012، 2013، 2014)

من أهم المؤشرات التي يستخدمها المحللين الماليين في تقييم التوازن المالي هي: رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل، الخزينة.

1 - رأس المال العامل FR

من اجل معرفة هل المؤسسة متوازنة ماليا أم لا، ومدى احترامها لقاعدة التوازن المالي الأدنى، لهذا لابد من حساب رأس المال العامل وسيتم هذا الحساب انطلاقا من الميزانيات المالية لمؤسسة سوناطراك (GP1Z) لسنوات 2012، 2013، 2014 كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (09): جدول رأس المال العامل FR

التطور	2014	التطور	2013	2012	البيان
-7 227 420	77 615 625	-6 944 394	84 843 045	91 787 439	1 أموال دائمة.....
-7 290 253	75 145 274	-6 966 915	82 435 527	89 402 442	2 أصول ثابتة.....
62 833	2 470 351	22 521	2 407 518	2 384 997	رأس المال العامل من أعلى الميزانية = 2-1
134 271	3 368 054	-763 552	3 233 783	3 997 335	1 أصول متداولة.....
71 438	897 703	-786 073	826 265	1 612 338	2 ديون قصيرة الأجل.....
62 833	2 470 351	22 521	2 407 518	2 384 997	رأس المال العامل من أسفل الميزانية = 2-1

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن رأس المال العامل لسنة 2012 موجب، هذا يعني أن الوحدة تحترم قاعدة التوازن المالي الأدنى التي مفادها أن الأصول الثابتة تمويل بأموال دائمة، فالوحدة حققت هامش أمان يقدر ب 2 384 997 دج.

في سنة 2013" نلاحظ أن رأس المال العامل موجبا ويقدر ب 2 407 518 دج، وهذا يعني ارتفاع هامش أمان الوحدة ب 22 521 دج وبالتالي يتبين أن الوحدة استطاعت تغطية ممتلكاتها الثابتة بأموالها الدائمة وتحقق فائض تمويل به أصولها المتداولة.

وفي سنة 2014 نلاحظ أيضا أن رأس المال العامل موجب أيضا ويقدر ب 2 470 351 دج، وبالتالي ارتفاع هامش الأمان ب 62 833 دج وهذا يعني أن الوحدة استطاعت تغطية ممتلكاتها الثابتة بأموالها الدائمة وتحقق فائض تمويل به أصولها المتداولة.

نلاحظ أن الوحدة خلال السنوات الثلاث أنها تحترم قاعدة التوازن المالي الأدنى، وهو في ارتفاع من سنة إلى أخرى. لكن لا يمكن الحكم على التوازن المالي إلا بعد حساب مؤشر آخر مكمل له، هو الاحتياج في رأس المال العامل.

2 - احتياجات رأس المال العامل BFR

يتم حساب احتياجات رأس المال العامل انطلاقاً من الميزانيات المالية للسنوات 2012، 2013، 2014:

الجدول رقم (10): احتياجات رأس المال العامل BFR

البيان	2012	2013	التطور	2014	التطور
احتياجات الدورة.....1	1 467 632	1 727 322	259 690	1 766 646	1 506 956
موارد الدورة.....2	1 612 338	826 265	-786 073	897 703	71 438
احتياجات رأس المال العامل 2-1=	-144 706	901 057	1 045 763	868 943	-32 114

من خلال الجدول نلاحظ في سنة 2012 حققت الوحدة احتياجاً في رأس المال العامل سالبا، وهذا يعني أنها تمكنت من تغطية احتياجات الدورة الاستغلالية بواسطة موارد الدورة العادية. في سنة 2013 كان الاحتياج في رأس المال العامل موجبا، فالوحدة لم تتمكن من تغطية احتياجات دورة الاستغلال بموارد عادية، الارتفاع المحقق في احتياج رأس المال العامل هو 1 045 763 دج، يمكن القول بأنه في تزايد مقارنة بالسنة الماضية. في سنة 2014 كان الاحتياج في رأس المال العامل موجبا، فالوحدة لم تتمكن من تغطية احتياجات دورة الاستغلال بموارد عادية، ولكن في هذه الفترة سجل انخفاض في احتياجات رأس المال العامل هو (32 114) دج، ومنه يمكن القول بأنه في انخفاض مقارنة بالسنة الماضية.

3 - الخزينة TR

تعتبر الخزينة من أهم مؤشرات التوازن المالي وبالتالي يتم الحساب كما يلي:

الجدول رقم (11): الخزينة TR

البيان	2012	2013	2014
رأس المال العامل.....1	2 384 997	2 407 518	2 470 351
احتياجات رأس المال العامل.....2	-144 706	901 057	868 943
الخزينة = 2-1	2 529 703	1 506 461	1 601 408

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن خزينة الوحدة موجبة للسنوات 2012، 2013، 2014 وهذا دليل على وجود توازن مالي على المدى القصير، بحيث تستطيع الوحدة أن تواجه الديون قصيرة الأجل وهي بعيدة عن خطر التسديد، وكلما كان الفرق كبيراً دل ذلك على توفر سيولة مفرطة تؤثر سلباً على مردودية المؤسسة إن لم تستغل في الاستثمارات جديدة.

المطلب الرابع: النسب المالية

توجد عدة نسب مالية مستخدمة في تحليل قائمة المركز المالي وقائمة الدخل كنسب السيولة، نسب التوازن الهيكلي، نسب المديونية، ونسب قابلية التسديد.

1 - نسب السيولة

تتمثل نسب السيولة في نسبة سيولة الأصول، نسبة السيولة العامة، نسبة السيولة الحالية، نسبة السيولة الآجلة.

• نسبة سيولة الأصول

الجدول رقم (12): نسبة سيولة الأصول

البيان	2012	2013	2014
الأصول المتداولة..... 1	3 997 335	3 233 783	3 368 054
مجموع الأصول..... 2	93 399 777	85 669 310	78 513 328
نسبة سيولة الأصول = 2/1	04,0	04,0	04,0

كما هو موضح في الجدول، نلاحظ أن النسب خلال السنوات الثلاث (2012، 2013، 2014) أقل من 50% في المؤسسة وهذا يدل على أن معظم أصول المؤسسة على شكل ثابت.

• نسبة السيولة العامة

الجدول رقم (13): نسبة السيولة العامة

البيان	2012	2013	2014
الأصول المتداولة..... 1	3 997 335	3 233 783	3 368 054
ديون قصيرة الأجل..... 2	1 612 338	826 265	897 703
نسبة السيولة العامة = 2/1	48,2	91,3	75,3

كما هو موضح في الجدول، نلاحظ أن نسب السيولة العامة من المؤشرات التقريبية لدراسة وتحليل السيولة، ومن خلال نتائج الجدول نلاحظ أن نسبة السيولة العامة للسنوات الثلاثة (2012، 2013، 2014) وهي تفوق اثنان (2) وهذا يدل على أن المؤسسة تتمتع بسيولة حسنة خلال السنوات، إلا أن سنة 2013 أفضل من سنتي 2012 و2014.

• نسبة السيولة الحالية

الجدول رقم (14): نسبة السيولة الحالية

البيان	2012	2013	2014
القيم الجاهزة: 1.....	2 529 703	1 506 461	1 601 408
ديون قصيرة الأجل: 2.....	1 612 338	826 265	897 703
نسبة السيولة الحالية = 2/1	57,1	82,1	78,1

تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد الديون قصيرة الأجل، ومن الأحسن أن تكون أكبر من 50% كما هو الحال في مؤسسة سوناطراك والتي استطاعت تغطية ديونها قصيرة الأجل، مما يدل على أنها ليس صعوبات في تحصيل ديونها.

• نسبة السيولة الآجلة

الجدول رقم (15): نسبة السيولة الآجلة

البيان	2012	2013	2014
القيم المحققة: 1	37 678	141 424	241 283
القيم الجاهزة: 2.....	2 529 703	1 506 461	1 601 408
ديون قصيرة الأجل: 3.....	1 612 338	826 265	897 703
نسبة السيولة الآجلة = 3/(2+1)	59,1	99,1	05,2

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن مؤسسة سوناطراك قادرة على تغطية الديون قصيرة الأجل عن طريق القيم المحققة والقيم الجاهزة وهذا بالنسبة لسنوات الثلاثة، وهذا جيد بالنسبة للمؤسسة فقد بلغت نسبة السيولة الآجلة للسنوات 2012، 2013، 2014 بلغت 1,59، 1,99، 2,05 على التوالي.

2 - نسب التوازن الهيكلي

• نسبة التمويل الدائم

الجدول رقم (16): نسبة التمويل الدائم

البيان	2012	2013	2014
1..... الأموال الدائمة	91 787 439	84 843 045	77 615 625
2..... الأصول الثابتة	89 402 442	82 435 527	75 145 274
نسبة التمويل الدائم = 1/2	03,1	03,1	03,1

نلاحظ في السنوات الثلاث (2012، 2013، 2014) أن هذه النسب أكبر من الواحد (01) وهذا هو المطلوب في المؤسسات الصناعية مما يدل على رأس مال عامل دائم موجب، حيث تعني هذه النسبة أن الوحدة قد استطاعت تغطية أصولها الثابتة بالكامل بالأموال الدائمة مع تحقيق فائض.

• نسبة التمويل الذاتي

الجدول رقم (17): نسبة التمويل الذاتي

البيان	2012	2013	2014
1..... الأموال الخاصة	91 768 003	84 843 045	77 615 625
2..... الأصول الثابتة	89 402 442	82 435 527	75 145 274
نسبة التمويل الذاتي = 2/1	02,1	03,1	03,1

نلاحظ إيجابية هذه النسب خلال السنوات الثلاث (2012، 2013، 2014)، أي أنها أكبر من الواحد (01) وهو ما نراه في المؤسسات الصناعية خاصة كما هو الحال في سوناتراك التي استطاعت أن تحقق نسبة أكبر من الواحد في جميع السنوات، وذلك أنها تعتمد على أموالها الخاصة في تمويل جميع أصولها الثابتة دون اللجوء لسياسة الاقتراض.

3 - نسب المديونية

• نسبة الاستقلالية المالية

الجدول رقم (18): نسبة الاستقلالية المالية

البيان	2012	2013	2014
1..... الأموال الخاصة	91 768 003	84 843 045	77 615 625
2..... مجموع الديون	1 631 774	826 265	897 703
نسبة الاستقلالية المالية = 2/1	24.56	68.102	46.86

نلاحظ أن نسبة الاستقلالية المالية أكبر من الواحد (01) وهي نسبة جيدة، ومنه نستنتج أن المؤسسة في وضعية جيدة ولها القدرة لمواجهة ديون الغير.

4 - نسب قابلية التسديد

الجدول رقم (19): نسب قابلية التسديد

البيان	2012	2013	2014
1..... مجموع الديون	1 631 774	826 265	897 703
2..... مجموع الأصول	93 399 777	85 669 310	78 513 328
نسبة قابلية التسديد = 2/1	02.0	01.0	01.0

تبين هذه النسبة أن المؤسسة في حالة مالية جيدة، وبالتالي فهي قادرة على تسديد ديونها في حالة التصفية، ففي هذه الحالة المؤسسة تستطيع تسديد كامل ديونها خلال السنوات الثلاث (2012، 2013، 2014)، وهو ضمان لحقوق الغير عند الإفلاس، ويشجع المتعاملين على التعامل معها بثقة كبيرة.

العلماء العلماء

الخاتمة العامة

على إثر الدراسة التي تعرضنا فيها إلى دور القوائم المالية في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة، نستنتج أن القوائم وتقارير المالية هي من مخرجات النظام المعلومات المحاسبي بحيث يتم تجهيزها وعرضها بشكل منظم، مضبوط ومفهوم حتى يستطيع المستخدم الاستفادة منها، لهذا بذلت مختلف الجهات والمؤسسات الأكاديمية والمهنية جهودا جبارة من أجل تعزيز هذه المخرجات وجعلها أكثر إفادة وذلك بتوفير المعلومات المالية وغير المالية التي تتميز بالمصداقية، شفافية والجودة لمستخدميها، وبالتالي هي من أهم مصادر المعلومات وأداة من أدوات الرقابة وتقييم الأداء، وأيضا تحتوي على مؤشرات تحذيرية توضح الصعوبات والعراقيل المتوقعة، لهذا تقوم المؤسسة الاقتصادية بنشر قوائمها وتقاريرها المالية لتلبية مختلف احتياجات مستخدميها من المعلومات من أجل مساعدتهم على بناء واتخاذ القرارات الاقتصادية التي تحقق أهدافهم وتطلعاتهم، ومن بينهم المحلل المالي الذي يقوم بتقييم وتحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وذلك باستخدامه أدوات، تقنيات وأساليب التحليل المالي المناسبة لتحويل تلك البيانات المحتواة داخل القوائم والتقارير المالية إلى معلومات مفيدة عن المركز المالي، التغيرات في المركز المالي والأداء، بإضافة إلى التنبؤ بالمستقبل المؤسسة الاقتصادية، ولا يكفي أيضا تحليلها وإنما يجب تفسير نتائج التحليل لخدمة كافة الأطراف المهتمة بهذه البيانات المحاسبية والمالية، ومنها المؤسسة الاقتصادية بهدف تحديد مستوى أدائها للسنة المالية الحالية، ومن خلال هذا تستطيع المؤسسة الاقتصادية تفادي الأخطاء والانحرافات في السنة المالية الموالية التي ارتكبتها خلال السنة المالية الحالية.

وعليه نفسر الفرضيات كما يلي:

- أظهرت الدراسة والنتائج المتوصل إليها صحة الفرضية الأولى والتي تتمثل في: "تعتبر التقارير المالية المحصلة لعمل المحلل المالي باستخدامه لتقنيات التحليل المالي"، وبالتالي تعتبر التقارير المالية في مدخلات لعمل المحلل المالي لأنه يقوم بتحليلها وذلك باستخدام احد أدوات أو أساليب التحليل المالي، أي دراسة عناصر هذه التقارير المالية واستنتاج العلاقات بين عناصرها واستخراج كل المؤشرات التوازن المالي والنسب المالية التي من خلالها يستطيع المحلل المالي كتابة تقريره المالي.
- أظهرت نتائج الدراسة صحة الفرضية الثانية والتي تتمثل في: "تستطيع المؤسسة الاقتصادية من خلال تقاريرها المالية تحسين أدائها المالي واتخاذ القرارات المالية سليمة على المدى القصير والطويل"، بما أن التقارير المالية هي اللبنة الأساسية لانجاز عمل المحلل المالي لأنه يقوم بدراسة تفصيلية ومعقدة لعناصرها، ولا يستطيع

تحديد مواطن القوة والضعف في عملية تسيير المؤسسة الاقتصادية، وبهذه النتائج تستطيع المؤسسة الاقتصادية اتخاذ جميع قراراتها المالية على أسس عملية على المدى القصير، المتوسط والطويل.

ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

1. يعتبر تحليل القوائم والتقارير المالية هي المرآة العاكسة للوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية.
2. أن القوائم والتقارير المالية هي المنبع الأساسي للمعلومات المالية وغير المالية لجميع الأطراف المهتمة بها.
3. التقارير المالية ليست غاية في حد ذاتها ولكنها تهدف إلى تقديم المعلومات التي تكون مفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية.
4. تعكس المعلومات المتعلقة بالمؤسسة الاقتصادية بصورة واضحة الآثار المالية للعمليات والأحداث التي حدثت بالفعل.
5. أهداف التقارير المالية ليست ثابتة ولكنها تتأثر بالبيئة الاقتصادية والقانونية والسياسية والاجتماعية التي تقدم فيها هذه تقارير المالية.
6. تعتبر التقارير المالية المنشورة من قبل المؤسسات المادة الأساسية للتحليل المالي حيث يستخرج منها المحلل المالي مؤشرات والنسب المالية التي تحدد التوازن المالي الداخلي للمؤسسة الاقتصادية وبالتالي تستطيع تقييم أدائها المالي وتحسينه.

بالإضافة إلى ذلك نقترح على المؤسسة الاقتصادية:

- ✓ أن تعطي الاهتمام الكبير بنوعية مخرجات النظام المعلومات المحاسبي.
- ✓ أن تواكب . جميع التطورات طارئة على البيئة الاقتصادية.
- ✓ ويجب أن يكون لديها محلل مالي خاص بها حتى تستطيع تقييم وتحسين أدائها المالي.
- ✓ أن تهتم المؤسسة الاقتصادية بعملية تحليل قوائمها وتقاريرها المالية من أجل تحديد مواطن القوة والضعف في عملية تسييرها بهدف استدراكها في سنوات القادمة.
- ✓ و يجب على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية إعطاء اهتمام كبير لعملية التحليل المالي لأن به يتم تقييم وتحسين أدائها المالي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

• الكتب باللغة العربية:

1. احمد حلمي جمعة، عصام فهد العرييد، زياد احمد الزعبي، نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007م - 1428هـ.
2. الأعمش إبراهيم، أسس المحاسبة العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.
3. أمين السيد احمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية، الدار الجامعية، 2008.
4. أمين السيد احمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، 2007.
5. أيمن الشنطي، عامر شقر، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الطبعة الأولى، 2007م، 1428هـ.
6. بوشاشي بوعلام، المنبر في التحليل المالي وتحليل الاستغلال، دار هومة، الجزائر، الطبعة الثالثة.
7. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي، تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
8. خالد الراوي، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 1421هـ - 2000م.
9. خميسي شيحة، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة، الجزائر، 2011 .
10. د، هاشم أحمد عطية، مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبي، الدار الجامعية، مصر، 1999.
11. سمير محمد عبد العزيز، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، مكتبة الإشعاع، مصر، 1998.
12. سمير محمد عبد العزيز، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، مكتبة الإشعاع، مصر، 1998.
13. طارق حماد عبد العال، موسوعة التقارير المالية، دار الجامعة، الإسكندرية، 2005.
14. عبد الحلیم كراجه، ياسر السكران، علي ربابعة، موسى مطر، توفيق عبد الرحيم يوسف، الإدارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2000م-1420هـ.
15. عبد العزيز فهمي، هيكل أساليب الاستثمار، دار الراتب الجامعية، بيروت، 1995.
16. عبد الغالي، الإدارة المالية المحاصرة مدخل اتخاذ القرار، المكتب العربي الحديث، جامعة الإسكندرية .
17. عبد الغالي، الإدارة المالية المحاصرة مدخل اتخاذ القرار، المكتب العربي الحديث، جامعة الإسكندرية،
18. عبد الكريم بويعقوب، أصول المحاسبة العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2005.
19. عبد المعطي رضا، محفوظ احمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1999.

20. عبد الوهاب رميدي، علي سمادي، المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي الجديد، طبع لمصلحة دار هومة، الجزائر، 2011.
21. عريف نورة، إشكالية القياس المحاسبي لعناصر القوائم المالية بإستخدام التكلفة التاريخية، مذكرة ماستر، جامعة ورقلة 2011.
22. علي احمد أبو الحسن، المحاسبة الإدارية المتقدمة، اتخاذ القرارات، تقارير الأداء وتقييم الأداء، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية.
23. كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، المكتب الجامعي الحديث، 2006.
24. كوثر عبد الفتاح الأيجي، قياس توزيع الربح في البنك الإسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996.
25. لبيهي حسين، يخلف عثمان، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، 1996، الجزائر.
26. ماجد اسماعيل أبو حمام، اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح وجودة التقارير المالية، ماجستير، جامعة غزة، 2009.
27. مجيد جعفر الكرخي، تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010م، 1430هـ.
28. محمد احمد خليل، المراجعة والرقابة المحاسبية، دار الجامعة المصرية، القاهرة، مصر 1967.
29. محمد احمد خليل، المراجعة والرقابة المحاسبية، دار الجامعة المصرية، القاهرة، مصر 1967.
30. محمد صالح حناوي، تحليل وتقييم الأوراق المالية، الدار الجامعية، إسكندرية.
31. محمد مطر واخرون، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في المجالات القياس والعرض والإفصاح، دار وائل للنشر، طبعة 2، 2008.
32. محمد يوسف الحفناوي، نظم المعلومات المحاسبي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2001.
33. مفتاح محمد دياب، معجم مصطلحات نظم وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر، 2000.
34. ملخص من إعداد لبيهي حسين، لخطف عثمان، المطبوعات الجامعية، ملف رقم 06، 1996.
35. منصور عبد الكريم، المحاسبة العامة، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1992.
36. منصور عبد الكريم، المحاسبة العامة، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1992.
37. ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير الجزء الأول: تحليل مالي، الجزائر، 1991 .
38. وشاشي بوعلام، المنير في المحاسبة، دار هومة، الجزائر، طبعة الثانية، الطبعة الثالثة.

39. وليد ناجي الحياي، المحاسبة المتوسطة الجزء الأول، منشورات الجامعة المفتوحة، ليبيا، 1998.
40. الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، الجزء الأول، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة 2، 2011.
41. يخلف عثمان، التسيير المالي والتحليل المالي، السلسلة العلمية في التقنيات لكلمة للسير، الجزء الخامس.
42. يوسف حسن يوسف، التمويل في المؤسسات الاقتصادية، دار التعليم الجامعي، 2012.
- الكتب باللغة الفرنسية:
1. Belkaoui ahmed. accounting theory.op.cit.
2. guide de gestion économique et ،Centre de productive des transports 1998.، edition CELS،financier
3. ، édition economica، paris،entreprise، gestion financière de l،Patriek piget 1998.
4. 1998.، édition Foucher، paris، gestion financières،E Langlois M Mollet
5. 1997.، paris، tome l،entreprise، la trésorerie de l،Henri mimier et autre
6. K
7. 1991.، édition Berti، pratique de gestion،Vizza vona
8. ، paris édition DUNOD،entreprise، la gestion financière de l،Pierre Couso 1981.
- الرسائل الجامعية:
1. بوعكة زخروفة، دور التقارير المالية في تقييم وتحسين الأداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010-2011.
2. التجاني بالريقي، التضخم علة النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لاستبعاد أثر التضخم على القوائم المالية، شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2005-2006.
3. حكيمة مناعي، تقارير المراجعة الخارجية في ظل حتمية تطبيق المعايير المحاسبية في الجزائر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2009.
4. شناي عبد الكريم، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009.

5. محمد الهادي ضيف الله، جودة المعلومات المالية ودورها في اتخاذ القرارات الاستثمارية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2009-2010.
6. مسعود درواسي، ضيف الله محمد الهادي، دور التقارير المالية في تقييم وتحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، نمو المؤسسات والاقتصاديات بين الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011.
7. مشري حسناء، دور وأهمية القوائم المالية في اتخاذ القرارات، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2007-2008.
8. ناصر محمد المهلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2009.

الفهرس

الصفحة	العنوان
	الإهداء
	شكر وتقدير
II-I	قائمة الجداول والأشكال
أ- ث	مقدمة عامة
1	الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول القوائم المالية
2	تمهيد
3	المبحث الأول: ما هي المعلومة المحاسبية
5-3	المطلب الأول: المعلومة المحاسبية وتعريفها وخصائصها
8-6	المطلب الثاني: أهمية المعلومة وأنواعها والأطراف المستعملة لها
10-9	المطلب الثالث: الإفصاح المحاسبي والمعلومة
11	المبحث الثاني: ماهية القوائم والتقارير المالية وأهميتها وأهدافها
16-11	المطلب الأول: مفهوم القوائم والتقارير المالية وأهميتها وأهدافها
21-16	المطلب الثاني: أنواع القوائم والتقارير المالية ومستخدميها
23-22	المطلب الثالث: مستخدمي القوائم والتقارير المالية ومجالات الاستخدام
23	المبحث الثالث: التشخيص المالي
28-23	المطلب الأول: مفهوم التشخيص المالي وأهميته وأهدافه
33-29	المطلب الثاني: طرق وأدوات ونتائج التشخيص المالي
34	خلاصة
35	الفصل الثاني: مؤشرات تقييم وتحسين الأداء المالي
36	تمهيد
37	المبحث الأول: ماهية الأداء المالي
39-37	المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي وأهميته
42-39	المطلب الثاني: الأهداف المالية للمؤسسة الاقتصادية
45-42	المطلب الثالث: معايير ومؤشرات الأداء المالي
45	المبحث الثاني: ماهية تقييم الأداء المالي
46-45	المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي وأهميته

47-46	المطلب الثاني: خطوات تقييم الأداء المالي
48-47	المطلب الثالث: متطلبات تقييم الأداء المالي
49	المبحث الثالث: مؤشرات تقييم وتحسين الأداء المالي
56-49	المطلب الأول: الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية
61-56	المطلب الثاني: تقييم الأداء باستخدام مؤشرات التوازن المالي
67-62	المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي عن طرق النسب المالية
68	خلاصة
69	الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية
70	المبحث الأول: التعريف بالشركة محل الدراسة
71-70	المطلب الأول: تعريف خاص بالمركب المدروس
73-71	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمركب GP1/Z
74	المبحث الثاني: التحليل المحاسبي لمركب GP1/Z
79-74	المطلب الأول: تقديم الميزانيات للسنوات الثلاثة (2012، 2013، 2014)
82-80	المطلب الثاني: إعداد الميزانية المالية المختصرة (2012، 2013، 2014)
85-83	المطلب الثالث: مؤشرات التوازن المالي (2012، 2013، 2014)
88-85	المطلب الرابع: النسب المالية
92-89	الخاتمة العامة
97-93	قائمة المراجع
	الفهرس